



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الحلول «الثورية» عبر الطاقة الشمسية
أوهام جديدة!

[12]



الاقتصادية

قراءة في تصريحات
لافروف ووانغ يي

احتلت التصريحات الخاصة بسورية لكل من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ووزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال الأيام القليلة الماضية مركز النقاش السياسي في سورية وحولها.

من الجهة الصينية، ظهرت تصريحات الوزير وانغ يي يومي 17 و22 من الجاري حول سورية. وفي المناسبتين أكد الوزير الصيني على القرار 2254 ومركزيته في حل الأزمة السورية، إضافة إلى إبراز نشاط صيني أكثر وضوحاً ومباشرة على المستويين السياسي والاقتصادي، وذلك في تناغم تام مع الدور الروسي وعلى النقيض من تصريحات وأوهام وأحلام متشدد من الأطراف المختلفة، وعلى العكس خصوصاً من المحاولات الأمريكية الهزلية الساعية إلى اختراع تناقض بين الطرفين الروسي والصيني حول سورية. ومن الجهة الروسية، وخلال لقائه بالمبعوث الدولي الخاص غير بيدرسن، أطلق لافروف جملة تصريحات أكد فيها ليس على القرار 2254 فحسب، بل وبشكل حرفي على تنفيذ «كل جوانبه»، وضمن ضرورة استئناف عمل اللجنة الدستورية.

وفي حديثه عن المعاناة الاقتصادية والإنسانية في سورية، أكد لافروف أن «السبب، بالطبع، متجذر في الصراع العسكري، الذي دمر جزءاً كبيراً من الأراضي السورية ومواطنيها. لكن العقوبات الخانقة وغير القانونية على الإطلاق، وما يسمى بقانون قيصر الذي تبنته الولايات المتحدة والأنشطة المماثلة «أو الافتقار إلى الأنشطة» من جانب الاتحاد الأوروبي، تزيد بشكل واضح من الأزمة».

ويمكن القول إن هذا التوصيف أكثر قرباً من الواقع بكثير من حصر سبب المعاناة بالعقوبات الغربية، وذلك رغم أن واقع الأمور يقول إن الصراع العسكري نفسه ليس السبب الوحيد وليس السبب الأكثر جذرية، إضافة إلى التدخلات الخارجية، هناك البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للمنظومة الليبرالية المتوحشة السائدة في سورية مما قبل 2011... ولكن توصيفاً من هذا النوع ليس مطلوباً بطبيعة الحال من طرف خارجي.

ما يمكن استنتاجه بشكل أولي من النشاط العالي الروسي والصيني بما يخص سورية خلال الفترة الأخيرة هو ما يلي:

أولاً: بالتوازي مع التحضيرات الأمريكية للانسحاب من مجمل المنطقة، وهو الانسحاب الذي يسعى الأمريكي خلاله لزراعة أكبر قدر ممكن من الألغام، فإن هناك هجوماً صينياً روسياً معاكساً عماده هو الدفع نحو الحل السياسي على أساس 2254 كأداة أساسية في تفكيك الألغام المحتملة.

ثانياً: الانتقال نحو الهجوم بأداة الحل السياسي، بالذم من أدوات التفكيك والتفجير، يتضمن أيضاً وضع المشاريع الاقتصادية التنموية الكبرى على سكة التنفيذ عبر البدء بتهيئة الظروف المناسبة لها، وعلى رأس تلك الظروف إرساء الاستقرار في سورية والمنطقة عموماً. **ثالثاً:** ليس خافياً على أحد أن الوصول إلى حالة استقرار حقيقي في سورية لا يمكن أن تتم دون عملية تغيير جذري يقودها السوريون ويملكها السوريون، وتؤدي إلى بناء نظام جديد يقطع مع التبعية الاقتصادية للغرب، ويقطع مع النموذج الليبرالي المتوحش الذي لا تمثل ضمنه النخب المحلية المحكمة سوى سمسار للغربي والأوروبي خاصة.

إن هذا النشاط العالي المنسق بين الصين وروسيا، وبالتوازي مع احتمالات التوافق الروسي الأمريكي، والذي يلجأ له الأمريكي اضطرارياً ضمن عملية إدارة تراجع وانسحابه، كل ذلك ينبغي أن يترافق مع نشاط أكثر كثافة للقوى الوطنية السورية بحيث ترص صفوفها بشكل أفضل استعداداً لمعارك الحل السياسي القادمة، والتي تتطلب نضالاً أكثر عمقاً وكثافة من كل ما جرى حتى الآن، ولكنه نضال سيكون بلامح أكثر وضوحاً بكثير، وسيكون صراطه الأساسي مصالح المنهوبين السوريين، أي مصالح 90% من السوريين.

شؤون عربية ودولية

«السيال الشمالي-2»
هزيمة أمريكية أخرى

17

شؤون محلية

الضرائب الرومانية
وديمقراطية الجوع

15

ملف «سورية 2021»

حول «التناقض» الصيني
الروسي في سورية!

07

شؤون عمالية

ما عجبك الأجرة
الله معك

02

قضية الأجور ليست ثانوية



■ محمد عادل اللحام



ما عجبك الأجرة الله معك

يتعرض العمال الموسميون إلى هزات عنيفة عند نهاية كل موسم إنتاجي وما نقصده بالعمال الموسمين هم العمال في القطاع الخاص الذين يعملون في الإنتاج لموسم واحد شتوي أو صيفي، وبعدها يذهبون إلى منازلهم بانتظار موسم جديد، وهؤلاء العمال مجردون من كافة الحقوق سواء بزيادة الأجور أو حقوقهم في أن يكونوا منتسبين للتأمينات الاجتماعية وكذلك المظلة النقابية لا تظلمهم في ظلها فهم غير منظورين بالنسبة لها.

في أحد معامل التريكو في المنطقة الصناعية حدثني عامل يعمل في هذا المعمل وهو عامل موسمي كما صنفناهم سابقاً أي يتقاضى أجره الشهري المتفق عليه مع رب العمل، ولكن ما أراكم ما هو هذا الراتب الذي يعمل به قرابة الـ 12 ساعة يومياً.

حدثني هذا العامل الذي يقطن في منزل بالأجور ولديه عائلة مكونة من أربعة أفراد بأن العمال في المعمل قد طالبوا رب العمل بزيادة أجورهم باعتبار موجات الغلاء المتتالية قد أزهقت أجورهم وجعلتها هباءً منثوراً ومطلبهم بزيادة الأجور مطلب حق، ولكن هذا الحق يحتاج إلى من يحميه ويدافع عنه والعمال بهذه المواقع لا حول ولا قوة لهم.

كان رد رب العمل كالصاعقة على العمال المطالبين بزيادة أجورهم حيث قال لهم الحكومة زادت أسعار المازوت وهذا زاد تكاليف الإنتاج والحكومة تقطع الكهرباء مما يعني شراء مازوت من السوق السوداء الحكومة زادت أسعار الخيوط المستعملة في نسيج التريكو كل هذه المبررات لعدم زيادة الأجور قدمها رب العمل للعمال، ولكن العمال المكتوبين من أجورهم التي لا تسد الرمق والمكتوبين بارتفاعات الأسعار ردوا عليه بكلام فيه حق وفيه منطق بأن التكاليف التي ذكرتها تحملها على أسعار المنتج وأنت تصدر إنتاجك للخارج ولم يتأثر ربحك بكل تلك التكاليف بينما معيشتنا تتأثر بشكل كبير، ولم نعد نحتل ما وصلنا إليه من وضع لا يسر العدو فكيف بالصدق فكان الجواب صاعقاً أيضاً حيث قال «الباب بيقتو جمل، والي ما عجبته الأجرة الله معك في غيركم كثير بدهم يشغلوا».

هذا هو حال عشرات الألوف من العمال المسلوبة حقوقهم بفعل قوانين السوق الجائرة وبفعل عدم تنظيم قواهم التي هي السبيل الوحيد لانتزاع حقوقهم بما فيها أجور عادلة تؤمن لهم حياة كريمة.

موقف السلطة الحالية

تتحدث الحكومة عن عدم القدرة على زيادة الأجور والرواتب وتستمر بالحديث مع الاتحاد العام لنقابات العمال عن هدفها وهو زيادة متممات الأجور من حوافز ومكافآت ولكن هذه المتممات مرتبطة بالإنتاج وزيادته مرتبطت بسياسة الحكومة التي يتوجب عليها ضخ الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج في القطاع العام الاقتصادي، وهو ما لم تقم به الحكومة منذ عقود، بل جل همها كان فقط إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام الاقتصادي تمهيداً لخصخصتها كما هو مخطط لها مسبقاً تحت حجة أنها شركات خاسرة ولا جدوى اقتصادية من دعمها «مع العلم أنها مخسرة وليست خاسرة» فهل من المعقول أن يتجه القطاع الخاص ويضع أمواله في إعادة استثمار شركات خاسرة مسبقاً؟! مع العلم أن المادة الثالثة عشرة من الدستور نصت على «أن يقوم الاقتصاد الوطني على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام والخاص من خلال الخطط الاقتصادية والاجتماعية الهادفة على زيادة الدخل الوطني وتطوير الإنتاج ورفع مستوى معيشة الفرد وتوفير فرص العمل».

وهنا ينكشف زيف مقولة زيادة متممات الأجور والرواتب من حيث إنها مجرد ذر للرماد في العيون من جهة وللتغطية على المخالفة الدستورية من جهة أخرى التي نصت على أن الأجور يجب أن ترتبط بالأسعار وتأمين المتطلبات المعيشية

بالحد أدنى وليس بالإنتاج حسب ما نصت عليه المادة الأربعون من الدستور.

انسداد الأفق أمام هذه السياسات
وتبقى سياسة تجميد الأجور ووضع الحد الأدنى للأجور والرواتب ما يقارب الـ 70 ألف ليرة سورية في ظل تكاليف معيشية وصلت إلى ما يقارب المليون ليرة سورية وهذه جريمة بحق الطبقة العاملة ونهب واضح للثروة لصالح طبقة معينة لا تمثل إلا قلة قليلة من المجتمع وحصر الثروة في يدها حيث تحصل تلك الطبقة على 87% من الثروة وهي لا تمثل سوى 10% من المجتمع في حين يحصل 90% من المجتمع على 13% من الثروة فقط.

وفي حين تراكم طبقة قليلة الأموال في يدها فإنها تراكم وتفرض البؤس والحرمان والفقر والجوع، وما نتج عنها من أزمة سياسية وأمنية تهددت وجود البلاد وما سينتج عنها من أمراض اجتماعية واقتصادية في الضفة الأخرى تحتاج إلى وقت طويل لإصلاحها.

لذلك زيادة حصة الأجور من الثروة الوطنية يتطلب تعديل ميزان توزيع الثروة وتوزيع عادل للثروة كما نص عليه الدستور الذي أكد أن الاقتصاد السوري هدفه الوصول إلى رفع معدلات النمو والعدالة الاجتماعية، وتوزيع عادل للثروة يفرض وجود إرادة سياسية حقيقية نحو هذا الاتجاه وهذه الإرادة غير متوافرة لدى السلطة وبرنامجه

يسير عكس هذا الاتجاه تماماً وهو ما يعقد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً في البلاد.

وفي ظل هذا التعنت من السلطة على مخالفة نصوص الدستور والمضي بسياساتها القائمة على دعم وحماية أصحاب الأموال وقوى الفساد وتضمن سيطرتهم ونهبهم للدولة والمجتمع، وهي غير قادرة بنيوياً على تغيير سياساتها التي وصلت إلى طريق مسدود، وليس هدف العمال التأمل والرجاء منها لتعديل سلوكها، بل يبقى الحل عند أصحاب المصلحة الحقيقيين وخاصة الطبقة العاملة التي يقع على كاهلها وكاهل القوى الوطنية وضع برنامج يعبر عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والذي يعبر بالنهاية عن مصلحة الغالبية العظمى من السوريين وفرضه على الساحة السياسية السورية كقوى أساسية في الصراع الجاري اليوم لضمان تغيير حقيقي وجذري وشامل يعبر عن مصالح الأغلبية المنهوبة، حيث إن انسداد الأفق أمام السياسات الحالية يفرض انفتاحاً للأفق أمام السياسات المغايرة.

بحيث يصبح الموقف من الرواتب والأجور بما يعنيه تعديل مستوى توزيع الثروة هو موقف جوهري يعبر عن خلاله عن خطط القوى السياسية وبرامجها الاقتصادية، حيث إن أغلب القوى السياسية اليوم تختفي خلف شعارات سياسية وديمقراطية خافية ببرامجها الاقتصادية.

هناك تعنت من
السلطة على
مخالفة نصوص
الدستور والمضي
بسياساتها
القائمة على
دعم وحماية
أصحاب الأموال
وقوى الفساد
و ضمان
سيطرتهم
ونهبهم للدولة
والمجتمع

قوانين الاستغلال الرأسمالي

الإنتاج الرأسمالي التي قامت بحرق البشر والحجر، وإن تحرير الطبقة العاملة يعني تحرير البشرية وتأمين الحاجات المادية وتحرير إمكانات للانطلاق.

ومن هنا تظهر ضرورة تنظيم وتوعية الطبقة العاملة ونضالها، سياسياً واقتصادياً لتحريرها من القيود التي تتحكم بها وتتحكم بمصير البشرية وتطورها.

ولكن السؤال الآن: هل من الممكن أن تعي الطبقة العاملة ذاتها لوحدها؟؟ وإن كان لا يمكن أن تعيها لوحدها فما العمل؟

ضرورة الوعي الاشتراكي

«إن الوعي الاشتراكي عنصر يؤخذ من الخارج، وينقل إلى نضال البروليتاريا الطبقي لا شيء ينبثق منه بصورة عفوية» «لينين كتاب ما العمل»، حيث إن العمال بنضالهم اليومي ضد أرباب العمل يكتسبون وعياً بإدراك مصالحهم المتعلقة بساعات العمل والأجور والضمان الصحي والضرائب، ولكن الوعي للنضال ضد طبقة أرباب العمل والقوانين والأنظمة التي تختبئ وراءها طبقة أرباب العمل لا يمكن إلا بتشكيل الوعي السياسي الاشتراكي، القادر على تقديم الحلول الجذرية، وتحرير العمل من سلطة رأس المال، وإن الطبقة العاملة بسبب ظروفها في العمل تستطيع أن تبني تلك المعارف المبنية على أسس علمية، والتي هي بيد الطبقة المثقفة من البرجوازية، لذلك تظهر الضرورة لوجود أحزاب ثورية في المجتمع تقود النضال مع الطبقة العاملة، وتنقل هذا الفكر إلى أكثر العمال تطوراً من الناحية الفكرية.



مع بدايات الإنتاج الرأسمالي الكبير ظهرت الطبقة العاملة، وظهرت معها الضرورات للتخلص من علاقات الإنتاج التي تستغل الإنسان، وظهرت معها ضرورة تحرير الطبقة العاملة.

الإنتاج في المعمل الربح كيف يتحقق؟

فإذا أخذنا بعين الاعتبار دور الآلة بالصناعة، والتقسيم الكبير للعمل، نجد أنه ممكن في أحد المعامل الضخمة ومن أول يوم إنتاج، ينتج العمال أجورهم التي يحصلون عليها جراء عمل 30 يوماً أي: بمعنى آخر: هم يحصلون على أجر يوم واحد ويعملون 29 يوماً مجاناً. إن مجرد الإمعان بهذه الفكرة وبلاستغلال القائم يمكن تخيل سبب بؤس الطبقة العاملة. لأن أي رب عمل غرضه الأساسي من الإنتاج هو زيادة ربحه والإنتاج بأرخص التكاليف، مما يدفعه إلى زيادة عدد ساعات العمل وزيادة المكنتة للتخفيف من اليد العاملة، هذا الأمر بدوره يؤدي إلى زيادة درجة الاستغلال على العامل والاستغناء عن عدد من العمال، وبالتالي زيادة البطالة وبالتالي إخضاع قوة العمل إلى العرض والطلب في السوق، والإقصاء من الأجور الحقيقية. ولكن أحدهم قد يسأل إن كان رب العمل محققاً في هذا وهذه أمواله، وهل يحق له أن يربح؟؟ فإذا اعتبرنا بالفعل أن هذا الكلام

الصغار، وبدء نشوء طبقتين واضحتين هما طبقة العمال وطبقة أرباب العمل. فإذا كانت الطبقة العاملة نتيجة الصناعات الضخمة، ونتيجة ظهور الآلات، وإذا كانت نتيجة ظهور الصناعات الضخمة تترافق معها مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وإن حرية المنافسة بالسوق اقتضت ابتلاع حيتان الأموال لغيرهم وتكديس الثروة بيدهم، بالمقابل أغلبية شعبية لا تملك شيئاً إلا قوة عملها يمكنها من خلالها أن تعيش حتى تعمل ثانية..

إلغاء الاستغلال وتنمية القوى المنتجة طريق واحد

إن حل هذه المشكلات، وإلغاء الاستغلال، وتنمية القوة المنتجة،

محقق بغض النظر أن نعرف من أين أصل رأسماله فإن المشكلة تكمن بالقانون الذي يحكم رب العمل، بسعيه نحو الربح الأعلى على حساب العمال وتداعيات هذا القانون.

قانون تمرکز الثروة

إن نتيجة هذا القانون الموضوعي الذي يتحكم بالإنتاج يؤدي إلى تكديس الثروة عند الأقلية من أرباب العمل، وسوء حال الطبقة العاملة، وبالتالي ضعف القدرة على الاستهلاك عند الأغلبية. التراجع في الربح عند أرباب العمل، وحرية المنافسة بالسوق تؤدي بحيتان السوق من أرباب العمل إلى ابتلاع أرباب العمل الصغار بالإضافة إلى تدهور أحوال الفلاحين والصناعيين

الوعي للنضال
ضد طبقة ارباب
العمل والقوانين
والانظمة التي
تختبئ وراءها
طبقة ارباب
العمل لا يمكن
إلا بتشكيل
الوعي السياسي
الاشتراكي

الطبقة العاملة



لبنان - أحذروا الفقير

حذر الاتحاد العمالي العام في بيان له يوم 17 تموز، من أن الفقير والعامل يقترب من الموت المحتم والوطن يقترب من الانفجار الكبير، وقال إننا اليوم ندق ناقوس الخطر، فبعد المحرقات يأتي الدواء، وغدا من جديد السلع الأساسية والرغيف ومؤسسات تتداعى والغياب كلي والجميع بإجازة. وأعلن «الرفض الكامل لترشيح الدعم على الدواء وعلى الرغيف والمس بالاحتياط الإنزامي». وتابع أن التمويل ليس مسؤوليتنا في غياب شبه تام للمسؤوليات وتقاذف الاتهامات وعدم القدرة على تأليف حكومات وقد نزلنا إلى الشارع وكانت لنا أربعة إضرابات شعارها تأليف حكومة الإنقاذ حتى تتمكن من البدء بمعالجة كل هذه القضايا، ولكن لا من يسمع ولا من يجيب.



الأردن - إضراب مرتقب

يعتزم آلاف المعلمين الأردنيين تنفيذ إضراب جماعي عن الطعام، احتجاجاً على قرارات سابقة لوزارة التربية والتعليم، بإحالة عشرات من المعلمين الناشطين في النقابة الموقوف أعمالها منذ عام على الاستيلاء والنقاع المبكر و«النقل التعسفي».

وأطلقت النقابة رابطاً إلكترونياً لتسجيل المعلمين الراغبين في المشاركة بالإضراب الذي لم يحدد موعده بعد، بحسب ما قاله نائب نقيب المعلمين الأردنيين، وبين النواصرة أن عدداً ممن سجلوا في الرابط حتى هذه اللحظة 4330 معلماً ومعلمة، سيخوضون الإضراب الذي ستعلن تفاصيله وموعده لاحقاً. وشدد على أن «الإضراب عن الطعام لن يؤثر على مصالح الطلاب».



المغرب - إغلاق مفاجئ

نظم موظفو فندق «موكادور» وقفة احتجاجية يوم 19 تموز، وهي الوقفة الثالثة بعد احتجاج مماثل أيام 12 و13 من شهر تموز الجاري، أمام مقر الفندق الكائن بالمنطقة السياحية بأكادير، وذلك احتجاجاً على قرار الإغلاق المتخذ من قبل الإدارة دون سابق إنذار. وندد الموظفون بقرار إغلاق الفندق في فترة الصيف الذي يعرف كل سنة وفود عدد من السياح المغاربة والأجانب على المنشأة السياحية، واصفين الإجراء المتخذ من قبل الإدارة بغير القانوني، كما نددوا بغياب الحوار الجاد مع الإدارة. وكان حوالي 136 مستخدماً قد تفاجأوا صباح يوم 2 تموز من السنة الجارية، بإغلاق فندق «موكادور» التابع لهولدينج رجل الأعمال الراحل ميلود الشعبي، مقابل اقتراح مبالغ مالية، وصفها الموظفون بالهزيلة، كتعويض لهم من طرف الإدارة.



البرتغال - عمال المطار

أضراب يومي 18-19 تموز موظفو شركة غراوند فورس، وهي شركة مناولة أرضية، وتوقفت إثر الاضراب 327 رحلة ومن بين 511 رحلة وصول ومغادرة مجدولة ليوم 19 حزيران، ألغيت 301 في مطار لشبونة وألغيت 26 رحلة أخرى في مطار بورتوجوية في المطارين البرتغاليين الرئيسيين، وفقاً لما ذكره مصدر رسمي من شركة «آيه إن آيه» التي تدير مطارات البرتغال. وكان قد دعا اتحاد فنيي المناولة في المطارات إلى الإضراب احتجاجاً على عدم الاستقرار غير المستدام، فيما يتعلق بعملية دفع الأجور وغيرها من المكونات المالية في حينه والتي يعاني منها عمال شركة غراوند فورس منذ شباط 2021. ومن المقرر أن يحدث توقف آخر بين 29 تموز و2 آب.

العمل الدولية: العمال من المنزل وموجة تنظم عاتية



من بين العمال الذين لم يعودوا راضين بممثلهم، والساعين إما إلى الانضمام إلى تنظيمات غير تلك التي خذلهم، أو إنشاء تنظيمات ووسائل تجمع جديدة كلياً، هناك العمال الذين يؤدون وظائفهم من المنزل. هناك الكثير من التصنيفات التي تشمل هؤلاء العمال: عمال الاقتصاد المؤقت، أو العمال من المنزل، أو العمال المستقلين، وغيرها. نشرت منظمة العمل الدولية تقريراً مطوياً بعنوان «العمل من المنزل: من الحجب إلى العمل بكرامة». سيكون لنا عدة وقفات مع هذا التقرير في مقالات أخرى، لكننا اليوم سنقتصر على ما ورد فيه عن التحركات العمالية في عدد من الدول التي تعد «موردة للعمالة» غير المحمية التي يتم استغلال قوة عملها من قبل الشركات الكبرى دون الحاجة حتى للتعامل معها بشكل حسي.

■ منظمة العمل الدولية ترجمة: قاسيون

التنظم تحدّ طويل الأمد للعمال من المنزل، من مصاعبه افتقارهم للقوانين التي قد تحميهم، وعزلتهم في منازلهم، وتعدد الولايات الإدارية والقضائية التي ينتمون إليها. كما أنهم يواجهون مشكلات مع القوانين الحكومية المحابية للشركات التي تستبعدهم من فئة العمال، وبالتالي تحرمهم من بعض الحقوق الأساسية مثل المفاوضة الجماعية.

لكن رغم جميع المعوقات، نجح العمال من المنزل بالتنظم في كيانات وتنظيمات مختلفة الأشكال تدافع عنهم. كمثال: رابطة «SEWA» التي تشكلت بداية في الهند في أوائل السبعينيات كنقابة للعمال لحسابهم الخاص للنسوة في مجال الغزل والنسيج. ثم في وقت حديث طوّرت الرابطة أشكالاً جديدة من دعم العضوية أكثر ملائمة مع التحديات الاقتصادية للنساء، بما في ذلك تشكيل التعاونيات. توجد الرابطة في 18 ولاية في الهند، وتضم حالياً 1,4 مليون عضو، وقد نجحت على الصعيدين الوطني والدولي بتغيير القوانين لصالح أعضائها.

لدينا في إقليم السند في باكستان تحرك شبيه بدأ مع العائلات في مجال النسيج اللواتي تجمعن في تعاونية، ثم قررن تأسيس نقابة للتفاوض على شروط عمل أفضل. بات للنقابة اليوم أعضاء في السند وبلوشستان والبنجاب، ويمكنها بشكل قانوني التفاوض بالنيابة عنهم. كانت النقابة وراء إصدار قانون في البنجاب في 2018 يحدد الحد الأدنى للأجور لعدد من شرائح العمال من بينهم العاملون من المنزل.

في الفلبين، منظمة العاملين من المنزل الأكثر شهرة هي «PATAMABA» التي احتفلت بعيدها الثالث عشر الشهر الماضي. عندما لم يتم السماح لها في بادئ الأمر بالتسجيل كنقابة، حصلت على ترخيص عملها كمنظمة غير حكومية، ثم في وقت لاحق تمكنت من الترخّص كمنظمة عمالية. تضم المنظمة أكثر من 18 ألف عضو متوزعين على 10 أقاليم. تمكنت المنظمة من حشد أعضائها بشكل قاعدي لتعريفهم بحقوقهم، وأنشأت عدداً من شبكات الرعاية الاجتماعية والصحية. تمكنت المنظمة على مستوى السياسات من الوصول إلى عضوية مؤتمرات منظمة العمل الدولية والمساهمة في إعداد

ضمان ظروف عمل كريمة ومشاركة عمالية في حكم منصات العمل الرقمية. المشكلة في هذه التمثيل النقابي أنه لا يزال متأثراً بمشكلات النقابات عامة من جهة، وصعوبة تنظيم عمال المنصات المتباعدين جغرافياً، والمضطرين لمواجهة منافسة هائلة من جهة ثانية، ما يجعل الأمر لا يعدو تجمعاً مرحله الجينية.

وربما الحديث لا يتم دون التطرق، ولو بعجالة، إلى تعاونيات العمال من المنزل. ففي مثال نموذجي تعاونية «MBMPC» في الفلبين، يبدو النجاح واضحاً في عدم اضطرار الأعضاء للاعتماد على المتعاقدين من الباطن والوسطاء، وإمكانية الدخول بشكل مباشر في العقود المتاحة لسوقهم. كما أتاحت التعاونية التنسيق بين العمال من المنزل وعمال الورشات لبدء ورشاتهم الخاصة لإنتاج حقائب الكمبيوترات والسفر والظهر... إلخ. سمح هذا، بالتزامن مع الدعم الحكومي متعدد الأوجه، لهذه الورشات بالمنافسة في السوق المحلية الوطنية. تمكنت التعاونية من رفع سوية الحقائق المنتجة بحيث تصل إلى المعايير الوطنية والدولية للحقائب. عادة ما تكون موجات تنظم العمال معديّة، وهي اليوم في مراحل تصاعد وانقلاب على آليات التنظم الجاهزة. من هنا يبدو بأن العمال من المنزل، وهم من أضعف شرائح العمال عموماً، بدأوا يجنون طرقاتاً مبتكرة للدفاع عن أنفسهم طبقة.

■ بتصرف عن: https://www.groups/ilo.org/wcmsp5public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/pdf.765806_wcms

أساس قطاعي محدد من أجل التنسيق مع عمال ذات الشركات في بلدان أخرى. لا تزال معظم هذه التنظيمات تعمل بشكل رئيسي عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث تقدّم المعلومات والنصائح للعمال، وتوفّر لهم الفرصة للقاء بشكل افتراضي لتنسيق تحركاتهم. في تركيا هناك «أوفيسيزير» التي تمّ إنشاؤها في عام 2018 في إسطنبول، وهي شبكة تضامن تمّ تمويلها من قبل أعضائها من العاملين المستقلين. تهدف الشبكة للحصول على إقرار رسمي بالعمل المستقلين كشكل مميز من العمالة، وإنشاء شبكات فرعية للتضامن القطاعي بين أعضائها. توفّر الشبكة عقوداً نموذجية، وأدوات ضمان دفع المستحقات، ودعمًا محاسبياً لأعضائها. كما تعمل الشبكة على دعم أشكال بديلة من الأعمال يمكن من خلالها للعمال المستقلين الوصول لصيغ أفضل، مثل تشارك العمل، والتعاونيات الإلكترونية، ووضع لوائح للمهارات.

لدينا مثال آخر هو «FairCroudWork.org» التي تمّ إطلاقها في 2015 من قبل نقابة IG Metall الألمانية، والتي تعمل بالتنسيق مع غرفة العمال النمساوية، ومع نقابة الياقات البيض السويدية. لكن نشاط الشبكة يقتصر على تزويد العمال من المنزل بالمعلومات والنصائح المتنوعة بما في ذلك عن حقوقهم القانونية، ومعلومات تفصيلية عن آلية وطريقة سير العمل في منصات «تصدير العمالة» الرقمية.

كما تعمل النقابات الرسمية التي ذكرناها على تمثيل العمال من المنزل في الاتحاد الأوروبي وعدد من الحكومات. في 2015 أصدروا إعلان فرانكفورت عن العمل على المنصات، والذي دعا إلى تعاون عابر للحدود بين العمال ومنظماتهم، ومشغلي المنصات وربائهم، والمشرعين، من أجل

أتاحت التعاونية
التنسيق بين
العمال من
المنزل وعمال
الورشات لبدء
ورشاتهم
الخاصة
لإنتاج حقائب
الكمبيوترات
والسفر والظهر

الاتفاقية رقم 177، وهي تفرض نفسها بشكل متزايد في الساحة الفلبينية. في تايلاند، بدأت «HNT» عملها في 1992 كرابطة عمالية حصلت على ترخيصها بوصفها منظمة غير حكومية. ثم في 2013 تمّ قبولها كمنظمة عمالية لديها ممثلون عن العمال من المنازل في جميع المستويات الحكومية. كما بدأت المنظمة منذ وقت قريب، وهي التي تضم 5 آلاف عضو من العاملين في المنازل، بفتح فروع لعضوية الباعة الجوالين وسائقي التاكسي والدراجات النارية وعمال المياومة. أدت الضغوط التي مارستها المنظمة في 2010 إلى إقرار قانون تدفع فيه الحكومة 30% من نسبة الضمان الاجتماعي للعمال غير الرسميين. كما نجحت المنظمة التايلاندية في الضغط لتشمل العاملين من المنزل في جميع إحصاءات القوى العاملة الرسمية.

في الأوروغواي، تمثل منظمة «سندكانو أونيكو دي لا أغوا» العمال من المنزل في مجال الثياب. وقد ساعدت أعضائها على التحول إلى إنتاج الكمائمات أثناء انتشار كوفيد-19، الأمر الذي دعم موقفهم المطالب بالاعتراف الحكومي الرسمي بهم كعمالة مشمولة بالقوانين. في إقليم التاميل نادو في الهند، تمكنت منظمة «Anuhatham» من فرض نفسها كتتنظيم عمالي للمشاركة في اليوم الوطني للنقابات، ونظمت أعضائها للنزول إلى الشارع للمساندة في الاحتجاجات ضدّ تعديلات قانون العمال التي تبنتها الدولة الهندية المركزية.

منظمات غير مركزية

يحاول العمال في بعض المجالات، مثل عمال المنصات الرقمية، التنظم على

الأدوية المحلية والسياسات الممرضة..



أدوية أجنبية صحيح أنها غالية بس بتعطيني مفعول ممتاز وبفترة أقل... بيعيني الله».

فروقات بين الأدوية المحلية والمهربة
قمنا برصد أسعار بعض الأدوية الأكثر طلباً في الصيدليات، المحلية والمستوردة، وكانت النتيجة التالية:

نوع الدواء	وطني	مستورد
متممات غذائية	تبدأ الأسعار من 1400 ل. س إلى 6000 ل. س	تبدأ الأسعار من 19000 ل. س حسب نوع المتمم وعدد الكبسولات
رافعات مناعة	بين الـ 6000 والـ 7000 ل. س	تبدأ الأسعار من 12000 ل. س
أدوية الضغط	تبدأ من 2000 ل. س إلى 4000 ل. س	قد تصل لحدود الـ 18000 ل. س
أدوية السكر	تبدأ الأسعار من 1400 ل. س إلى 2600 ل. س	قد تصل لثلاثة أو أربعة أضعاف سعر أدوية السكر المحلي

أسئلة مشروعة عن الدولة الغائبة
الأسئلة التي تفرض نفسها في النهاية: أين دور الدولة والحكومة على مستوى ضمان سلامة وجودة وفعالية الدواء المصنع محلياً، وتوفيره للمواطن بسعر مناسب؟ هل هناك فعلاً عجز حكومي، أم تغييب مقصود لدور الدولة والحكومة على هذا المستوى؟ ولمصلحة من يتم التفاوض عن كل سلبات سوق الأدوية، المسيطر عليها والمتحكم بها من قبل حفنة من التجار، البعيدين كل البعد عن الإنسانية في قطاع صحي من المفترض أن تكون الإنسانية حاضرة وأولوية فيه؟! فالحلول من كل بد ليست بمعجزة، لكنها تحتاج إلى قرار وإرادة قبل كل شيء، وهما الغائبان حتى تاريخه!

الأوبئة، مثل كوفيد- 19 والضغطات النفسية والأمراض وارتفاع أسعار الأدوية المحلية، فقد دفع هذا الأمر المواطن للبحث عن أدوية بديلة «مستوردة ومهربة». ونقلاً على لسان أحد المرضى «عم أخذ صرلي فترة طويلة أدوية محلية الصنع... بس ما فادتنني شي، الدكتور قلّي لازم أخذ

يعتبر المجلس العلمي السوري للصناعات الدوائية- العامل تحت إشراف وزارة الصحة والحكومة، التي تعتبر المسؤولة عن جميع القطاعات في البلد- هو العمود الفقري لكافة المصانع والمختبرات التي تعنى بالدواء، فالمجلس يعتبر هو المسؤول عنه أيضاً منذ بداية تصنيعه كمادة خام، حتى الحصول عليه كمستحضر جاهز للاستعمال من قبل المريض.

■ دعاء دادو

وبالتأكيد، فإن الهدف الشكلي للجزء الحكومي المسؤول عن هذا القطاع «الدوائي» هو ضمان سلامة وجودة وفعالية الدواء المصنع محلياً، وتوفيره للمواطن بسعر مناسب!

تأثير العقوبات السلب

على الرغم من أن القطاع الصحي في سورية غير مستهدف بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، إلا أن هذه العقوبات كانت وما زالت بمثابة ذريعة وحجة أساسية ورئيسية لتبرير التأثيرات السلبية التي لاحقت القطاع الصحي. وقد تجلت هذه التأثيرات بشكل مباشر بنقص بعض الأدوية، وبشكل خاص أدوية الأمراض المزمنة كـ «أدوية القلب والضغط والسكري وأمراض المناعة والسرطانات» بشكل أساسي.

ومن الطبيعى، أن المرضى يلجؤون إلى أدوية محلية الصنع، بسبب الفارق السعري بينها وبين الأدوية المستوردة والمهربة، ولضمان جودة تصنيعها، لكون الأدوية المهربة غير معروفة المصدر. ومع واقع زيادة الأمراض نتيجة جملة من العوامل، الفقر وتردي الواقع المعيشي وسوء التغذية وصولاً إلى درجات الجوع، بالتوازي مع زيادة الشدة النفسية ومفاعيلها، أصبحت الغالبية من السوريين تعاني من الأمراض بمختلف أنواعها ومسمياتها، والفئة الأكثر تعرضاً للمرض أصبحت الفئة الشبابية بكل أسف، والدليل بعض الأرقام المعلنة والتصريحات الرسمية عن ذلك، بالمقابل، يدفع هؤلاء المرضى المتزايدين ضريبة فقدان الأدوية، أو التحكم بها سعراً ومواصفة، يضاف إلى ما سبق من أمراض المعاناة من

آثار الحرب النفسية، التي تطالهم من خلال الحاجة للدواء وإمكانية الحصول عليه من عدمها، دون رحمة أو تفكير إن بقوا على قيد الحياة «معلولين» أم لا؟!

زهرة الشباب المريضة

بسبب سياسات التجويع والأمراض والإذلال- المتبعة من الحكومة، ومن قبل جميع الجهات العاملة تحت إشرافها، والمحميين من قبلها من كبار الأثرياء والمستوردين والمهربين، فإننا نشهد اليوم تزايد الأمراض المزمنة والنفسية بسبب الضغوطات التي يعيشها المواطن بالإجبار. فحسب ما تم نقله عن لسان أحد الصيادلة: «اليوم عادي كتير يفوت لعندي شب أو صبية بالعشرينات يعطوني الروشينة ويطلع لازمون أدوية الضغط أو السكر... بالنهاية يلي شافوه وعاشوه مالو قليل... بس يلي عم استغربوا هنن يلي فئة العمر الـ 17 والـ 18 لما بيكون صايبون الضغط وفابتين لعندي لياخدوا دوا ضغط الون».

المضحك المبكي بالموضوع في الوقت نفسه، أن هذه الفئة العمرية بالتحديد من المفروض أنها تعيش زهرة شبابها أو طفولتها، ولكن ما حصل تحت إشراف الحكومة والحيتان والمستغلين هو القضاء «البطيء» على هذه الفئة العمرية!

اللجوء للمستورد والمهرب

مع كثرة الشكوى في جميع المحافظات السورية من ارتفاع أسعار الأدوية وفقدان عدد كبير منها، وسوء جودة التصنيع، إضافة إلى أدوية الأطفال ومستلزمات الرضّع» من حليب... إلخ، وبالتزامن مع نقص مناعة الأجسام بسبب انعدام الغذاء المتكامل بسبب ارتفاع أسعار الغذاء واحتكاره... إلخ، وانتشار

أصبح الغالبية من السوريين يعانون من الأمراض بمختلف أنواعها ومسمياتها والفئة الأكثر تعرضاً للمرض أصبحت الفئة الشبابية بكل أسف

أما أدوية أمراض المناعة والسرطانات فحدث بلا حرج عن أسعارها الكاوية في سوق الأدوية المحتكر لها. وبالتأكيد، إن الأسعار أعلاه تتفاوت بين الزيادة والنقصان، باختلاف المنطقة والصيدلية... إلخ، لأن الصيدليات قد تحولت إلى متجر ربحي وسط الفوضى السائدة وغياب الرقابة الحكومية. والنتيجة، أن المرض، بالإضافة إلى أنه عبء على صاحبه، فقد أصبح كارثة مادية بسبب أسعار الأدوية المرتفعة وفقدان بعضها، والتي ما زال بعض الرسميين يتجسسون برخصها بالمقارنة مع أسعار دول الجوار، في حال من الفصام لا يمكن تبريرها، وكان دول الجوار يعيش مواطنها كمعيشتنا البائسة أصلاً!

«المبادرة الصينية الجديدة» و2254



بمجرد انتهاء زيارة وزير الخارجية الصيني إلى دمشق بدأ سيل من التحليلات العجائبة بالانتشار عبر وسائل إعلام متعددة. حاولت تلك التحليلات القول بأن النقاط الأربع التي اقترحتها الوزارة الصيني تتناقض مع القرار الدولي 2254.

«الصين تدعم سورية بثبات في التعامل مع شأنها الداخلي انسجاماً مع مبدأ «مقادة سوريا ومملوكة سوريا» كما هو محدد من قبل مجلس الأمن الدولي، وذلك لتحقيق حل سياسي شامل وموحد للجميع»... والاقتراس الذي يورده الخبر، أي «مقادة سوريا ومملوكة سوريا» هو اقتباس من القرار 2254.

الاقتراس الثاني: من لقاء صحفي مع الوزير يوم 22 من الجاري «يجب على المجتمع الدولي أن يتعلم من التجربة والدروس، وأن ينطلق من الوضع العام لاستعادة الاستقرار الإقليمي، ومقاومة المنافسة الجيوسياسية بين القوى الكبرى بحزم، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، واحترام سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، وتعزيز الحوار الشامل، وتحقيق الأمن طويل الأمد في سورية عبر الحل السياسي».

وبناء على هذا الزعم الكاذب، تم تشييد أبراج من الأكاذيب الإضافية، وبينها خاصة تلك التي «استنتجت» وجود تناقض بين الاتجاه الصيني والروسي بما يخص سورية. فيما يلي، ستورد اقتباسين، الأول هو ترجمة إلى العربية عن الصينية، لجزء من الخبر الذي نشرته وزارة الخارجية الصينية في اليوم التالي لزيارة الوزير إلى سورية. والثاني هو ترجمة لجزء من إجابة الوزير الصيني يوم 22 من الجاري «أي بعد الزيارة»، على سؤال صحفي حول الزيارة إلى سورية، وهذا الاقتباس منشور أيضاً في موقع الخارجية الصينية... ويمكن عبر النسخة الإلكترونية لهذه المادة الوصول إلى المادتين الأصليتين عبر الروابط المرفقة، ويمكن لمن يرغب، أن يستخدم المترجمات الإلكترونية في حال لم يكن على علم باللغة الصينية...

الاقتراس الأول: من خبر الخارجية الصينية عن الزيارة



المبادرتان الصينيتان... 2012 و2021

القارئ أن النقاط الأربع بقيت في جوهرها ثابتة حتى بعد 2254، لأنها متناسبة معه أيضاً... وقد ركز الإعلام على قراءة المبادرة الجديدة انطلاقاً من عبارة «التخلي عن وهم تغيير النظام»، واعتبروا أن هذه العبارة تعني أن الصين تقف ضد الحل السياسي في سورية وضد إرادة الشعب السوري. حقيقة الأمر تبينها بقية الجملة نفسها: «وترك الشعب السوري يحدد مستقبل ومصير بلاده بشكل مستقل»... ما يعني أن الكلام الصيني هو تحديداً ضد المنطق الغربي في تغيير الأنظمة من الخارج.

يبين البند الرابع أيضاً الموقف الصيني في تدعيم حل سياسي شامل وتصالحي للقضية السورية و«تضييق الخلافات بين جميع الفصائل السورية من خلال الحوار والتشاور» والخ... وهو الموقف المنسجم مع القرار 2254 الذي عاد الوزير الصيني فأكد إصرار الصين على تنفيذه كاملاً في حوار صحفي تم إجراؤه معه يوم 22 من الجاري، ونشر على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية.

تعبيل عملية إعادة الإعمار. وتعتقد الصين أن الطريق الرئيسية لحل الأزمة الإنسانية في سورية تكمن في رفع جميع العقوبات الأحادية والحصار الاقتصادي عن سورية بشكل فوري. ثالثاً: يتعين دعم موقف حازم بشأن مكافحة الإرهاب بفاعلية. وتؤكد الصين ضرورة مكافحة المنظمات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن، وينبغي رفض ازدواجية المعايير.

رابعاً: ينبغي تدعيم حل سياسي شامل وتصالحي للقضية السورية. وتدعو الصين إلى دفع التسوية السياسية للقضية السورية بقيادة السوريين، وتضييق الخلافات بين جميع الفصائل السورية من خلال الحوار والتشاور، وإرساء أساس سياسي قوي للاستقرار والتنمية والنهوض على المدى الطويل لسورية. وينبغي أيضاً على المجتمع الدولي توفير مساعدة بناءة لسورية في هذا الصدد، ودعم الأمم المتحدة في لعب دورها بصفقتها قناة رئيسية للوساطة».

النقاط الأربع لمبادرة الصين عام 2012 منسجمة تماماً مع بيان جنيف لعام 2012، بل وأكثر من ذلك، فإنه ليس من الصعب أن يجد



انتقال آمن ومستقر وهادئ. ثالثاً: تعاون المجتمع الدولي مع وساطة الإبراهيمي ودعم جهوده وتنفيذ بيان اجتماع وزراء خارجية جنيف لمجموعة العمل الخاصة بسورية وخطة الوسيط الدولي السابق، كوفي عنان، المكونة من ست نقاط وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. رابعاً: زيادة المساعدات الإنسانية للشعب السوري، وإعادة توطين ملائم للاجئين الذين هم خارج سورية، وتقديم المساعدات اللازمة للمحتاجين من اللاجئين داخل سورية».

تضمنت المبادرة النقاط الأربع التالية:

«أولاً: وقف إطلاق النار، على سبيل المثال منطقة بمنطقة ومرحلة بمرحلة، وتوسيع مناطق وقف إطلاق النار وصولاً إلى إنهاء كافة أشكال النزاع المسلح. ثانياً: تعيين محاورين مفوضين في أسرع وقت لمساعدة الإبراهيمي والمجتمع الدولي على صياغة خارطة طريق للانتقال السياسي عبر المشاورات، وإقامة جهاز حكم انتقالي، مع استمرارية مؤسسات الحكومة السورية لضمان تحقيق

المبادرة الصينية الأولى حول سورية، هي تلك التي أعلنها السفير الصيني إلى القاهرة مطلع شهر تشرين الثاني من العام 2012، أي بعد بضعة أشهر من صدور بيان جنيف.

حول «التناقض» الصيني الروسي في سورية!



ابتداءً من زيارة وزير الخارجية الصيني إلى سورية يوم 17 من الجاري وحتى اللحظة، لم يتوقف سيل «التحليلات السياسية» الغرائبية، والتي تخللها الكثير من الغمز واللمز والتلميحات المتذكية التي تصب بمعظمها في مجموعة مقولات أساسية، يمكن اختصارها بالتالي:

■ سلمى عبدالله

سورية... «رسائل» لأمريكا ودعم للأسد مقابل الاستحواذ.

في التقرير المشار إليه، وإضافة إلى تكرار الأكاذيب التي أشرنا إليها آنفاً، فإنه يستعين بتصريحات خاصة بموقع الحرة أدلى بها نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لشؤون آسيا والمحيط الهادي، بيتر بروكس.

ومن التقرير السابق، وتحت عنوان فرعي «موازنة الدور الروسي» نقبّس ما يلي: «ويعتقد بروكس أن سورية التي «لا تمتلك الكثير من الأصدقاء» تهتم جداً بالحصول على حليف قوي اقتصادياً وعسكرياً إلى جانب روسيا، «لموازنة الدور الروسي» في البلاد، كما أنها تبحث عن مساعدات اقتصادية وعن العون فيما يتعلق بمواجهة فيروس كورونا، وعن المساعدة في ملف إعادة الإعمار.

مع هذا «لم تفعل الصين الكثير حتى الآن»، كما يقول بروكس، مضيفاً إن «روسيا ستكون مهمة بمراقبة العلاقة الناشئة مع الصين» في سورية للمراحل المقبلة.

يمكن القول إن كلام بروكس السابق هو المحور الذي يدور حوله التقرير بأكمله. وليس صعباً الاستنتاج بأن متشدد من كل الأطراف يطربون لأوهام من طراز «تناقض صيني روسي» في سورية، فهؤلاء الذين حاولوا اللعب خلال أعوام طويلة على التناقضات الإقليمية والدولية، وأمام احتمالات التوافق الروسي الأمريكي، باتوا

أولاً: الادعاء الكاذب أنّ المقترح الصيني ذا الأربع نقاط يسقط القرار 2254 من جدول العمل، وهو ما فندته قاسيون ضمن هذا العدد نفسه بالاستناد إلى تصريحات وزير الخارجية الصيني يوم 17 ويوم 22 من الجاري.

ثانياً: انتزاع الكلام الصيني عن «التخلي عن وهم تغيير النظام» من سياقه الذي يشير بوضوح إلى أنّ المقصود هو وهم تغيير النظام من الخارج... حيث إن الترجمة الحرفية لما قاله الوزير الصيني ضمن البند الأول من مقترحه هي التالية: «احترام خيار الشعب السوري والتخلي عن وهم تغيير النظام، وترك الشعب السوري يحدد مستقبل ومصير بلاده بشكل مستقل».

ثالثاً: البناء على الكذبة والاجتزاعين السابقين للقول إن هناك تناقضاً وتنافساً بين الصين وروسيا حول الوضع السوري، بل إن بعض الحالمين قد وصل به الهذيان حد الحديث عن مساحات جديدة للمناورة يخلقها التناقض المفترض بين الصين وروسيا.

«موازنة الدور الروسي»!

بين عشرات المقالات والتقارير الصحفية والإعلامية التي نسجت على هذا المنوال، يمكننا الوقوف على أمثلة عديدة بينها تقرير مطول نشرته قناة الحرة الأمريكية يوم 20 من الجاري بعنوان: «الدور الصيني في

لكن ربما من المفيد تقديم إشارة أولية حول الموضوع هنا...

ربما لا يعرف الكثيرون أنّ قطر لم تتمكن من مد خط غاز بينها وبين الكويت بسبب معارضة السعودية لمرور ذلك الخط بمسافة لا تزيد عن 80 كم في مياهاها الإقليمية، ورغم هذه الحقيقة الواضحة إلا أنّ هناك من افترض أن مشروعاً لمد خط الغاز القطري آلاف الكيلومترات وصولاً عبر سورية إلى المتوسط هو مشروع قابل للتحقيق، أو هو مشروع جدي!

المسألة فيما نعتقد، هي بالجواهر تغطية على مركزية مشروع الحزام والطريق وأهميته فيما جرى في سورية خلال السنوات الماضية... بالتأكيد ليس هذا السبب الوحيد، لكنه من وجهة نظر المشاريع الإستراتيجية الدولية الكبرى سبب أساسي... وليس خط غاز مزعوم لا أمل ولا أساس له من الوجود...

بحاجة ملحة إلى هوامش مناورة جديدة يحملون بأن يخلقها تناقض مفترض بين الصين وروسيا...

الحزام والطريق و«خط الغاز القطري»؟

تبنى التقارير المختلفة هذه الأيام على الحزام والطريق وعلاقة سورية به، وهذا بحد ذاته أمر جيد لأن جوهر المسألة المتعلقة بموقع سورية وأهمية ذلك الموقع بدأت تأخذ سياقها الطبيعي والموضوعي، وإن كان ضمن محاولات تزوير كالتى مررنا عليها سابقاً... وعبر اصطناع تناقض بين مشروعين متكاملين بشكل عضوي هما الحزام والطريق من جهة والمشروع الأوراسي من جهة ثانية... وهما مشروعاً للصين وروسيا الإستراتيجيان.

ورغم أنّ السياق لا يتسع لنقاش مستفيض لأكذوبة خط الغاز القطري الذي تحول بقدره قادر إلى السبب وراء كل ما جرى في سورية،

ربما لا يعرف الكثيرون أنّ قطر لم تتمكن من مد خط غاز بينها وبين الكويت بسبب معارضة السعودية لمرور ذلك الخط

أليست سورية جزءاً من الحزام والطريق؟ إذاً لماذا تنسحب واشنطن؟



حرب المقصود منها النفاذ إلى جُزُر «المشكلة الصينية» في الداخل الصيني، وبالتالي مطلوب ضمن التراجع الاقتصادي العام للمنظومة الغربية التي تراجع إنتاج كبارها عبر عشرين عاماً من 65% من الناتج العالمي إلى ما دون 45%، مطلوب أن يتم تركيز القوى المتناقضة هذه على تخوم الصين مباشرة، والنفاذ إلى داخلها إن أمكن... الملفات التي لا بد سنسمع ونرى ارتفاع حرارتها ضمن الأجل القريبة هي ملفات: هونغ كونغ، تايوان، التبت، فيتنام، بحر الصين، «ملف حقوق الإنسان في الصين»، اليابان... إلخ.

التصنيع المركز والزراعة والتتظيم العام، والمطلوب نسف هذه «المشكلة» من جذورها، لأنّ انتظار المستقبل وانتظار الوصول إلى الأوراق والثمر، يعني الموت المحقق من وجهة النظر الأمريكية. ولذا فإنّ مشكلة الولايات المتحدة التي تحاول حلّها اليوم، هي مع نتائج الماضي الصيني القريب، والذي نراه اليوم حاضراً... «مصبية» الولايات المتحدة، والتي لا يمكن لها التعامل معها بأية حال من الأحوال، هي حاضر الصين وتالياً مستقبلها... لذا فإنّ حرب الولايات المتحدة التي تشنها على الصين اليوم، هي

المهمة، والتي لا يحلو للإعلام الغربي الحديث عنه، والمقصود هو مؤشر GDP PPP الناتج الإجمالي المحلي بتعادل القوة الشرائية، والذي يعبر بشكل أدق من مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، عن كم يعادل إنتاج بلد بعينه من بضائع ذلك البلد، فإننا سنجد أنّ اقتصاد الصين قد بات يمثل أكثر من مرة ورابع من اقتصاد الولايات المتحدة منذ سنتين على الأقل... كل هذا، يعني في العمق أنّ «المشكلة الصينية» التي تنتصب أمام الولايات المتحدة اليوم، إنما تكمن جذورها داخل الصين نفسها، في عمليات

والطريق باتت قرابة 126 دولة. بكلام آخر، فإننا إذا افترضنا أنّ مخطط الولايات المتحدة لإيقاف الحزام والطريق هو عبر الوجود العسكري في الدول التي سيمر عبرها، فهذا يعني تقريباً أنّ على الولايات المتحدة أن توزع عسكرها على كل بلدان قارات العالم القديم الثلاث. وهذا سيكون خدمة كبرى للصين لأنّ تشتيت القوى المتراجعة أساساً، وتوسيع امتدادها الجغرافي هو بالذات الوصفة التاريخية المجربة مراراً وتكراراً لانهايار الإمبراطوريات الكبرى.

مشاريع الحاضر والمستقبل

جانب آخر ينبغي النظر إليه أيضاً خلال هذه المعالجة، هو أنّ محاولة الولايات المتحدة إيقاف التطور الصيني أو إعاقته، لا تتعلق بالحزام والطريق فحسب، وانطلاقاً من الواقع القائم، قد تجاوزت الولايات المتحدة بالمعنى الاقتصادي بشكل فعلي. إذا أخذنا على سبيل المثال أحد المؤشرات الاقتصادية الكبرى

■ سعد صائب

بداية، لسنا الوحيدين الذين نربط بين الانسحابات الأمريكية من منطقتنا وبين مواجهة الصين، من الصحيح أننا قلنا هذا الأمر قبل سنوات عديدة على صفحات قاسيون، ولكن لسنا وحدنا الآن من يقول بذلك، بل الأمريكيون أنفسهم يقولونه صراحة ابتداءً من مراكز أبحاثهم وصولاً إلى صحفهم وإلى بايدين نفسه الذي عبر صراحة خلال الشهر الماضي عن أنّ الانسحاب من أفغانستان هو للتركيز على المهمة الأساسية المتمثلة في مواجهة الصين.

بما يخص وجود سورية ضمن البلدان التي من المخطط أن يمر ضمنها الحزام والطريق، فهذا صحيح بالتأكيد، ولكن ما ينبغي وضعه إلى جانب هذه الحقيقة، هو الحقيقتان التاليتان: أولاً: الدول التي باتت جزءاً من المشروع بشكل فعلي تجاوزت الـ 70 دولة، وهذه متفاوتة الأحجام والأهمية بالمعنى الاقتصادي. ثانياً: الدول التي تم توقيع عقود معها مرتبطة بمبادرة الحزام

تعليقاً على مادة لقاسيون في عددها الماضي، سألني أحد الأصدقاء السؤال التالي: «تربطون الانسحاب الأمريكي من سورية والعراق وأفغانستان ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، بالسعي الأمريكي إلى تركيز القوى في مواجهة الصين. ولكن أليست هذه المناطق التي يجري الانسحاب منها، وسورية ضمنها، هي جزء من الدول التي تمر عبرها مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهي المبادرة والمشروع الصيني الأكبر على الإطلاق؟ ألا يمكن لانسحاب الولايات المتحدة من هذه المناطق أن يسهل على الصين استكمال مشروعها وبالتالي استكمال تفوقها الاقتصادي والسياسي؟»

انسحاب صاخب وآخر مفاجئ... والهدف واحد



لعل أحد أهم أخبار الأسبوع الماضي بالنسبة لشرق المتوسط، هو ما نقلته وول ستريت جورنال عن مسؤولين أمريكيين حول «اتفاق أمريكي عراقي على انسحاب القوات الأمريكية نهاية العام الجاري من العراق»، وذلك يوم 22 من الجاري، ضمن لقاءات الوفد العراقي الذي ترأسه وزير الخارجية العراقي مع نظيره الأمريكي، وهي اللقاءات التي سيجري استكمالها يوم الاثنين 26 من الجاري.

■ مهند دليقات

الخبر بحد ذاته ليس مفاجئاً؛ فمن جهة القراءة العامة للوضع الدولي ككل، وبعده الاقتصادي خاصة، بات من المسلمات بالنسبة لمراكز الأبحاث أنّ الخيار الإجباري أمام الولايات المتحدة في إطار معركتها الكبرى مع الصين هو إعادة تموضع عالمي لقواتها، بحيث يجري تركيز تلك القوات على التخوم المباشرة للصين بالدرجة الأولى، وروسيا بالدرجة الثانية (إنّ أمكن).

السؤال لدى مراكز الأبحاث لم يعد حول هل ستسحب الولايات المتحدة من منطقة الشرق الأوسط ضمن أجل قريبة أم لا، بل بات السؤال: كيف ستدير عملية انسحابها، وضمن أية آجال.

من جهة ثانية، وبما يخص العراق تحديداً، فالخبر ليس مفاجئاً لأنّ مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق موضوعاً منذ ما يقرب من عامين على طولة البحث العملي، ليس سياسياً وإعلامياً فقط، بل وعبر عمليات قصف واستهداف، ارتفعت، ومن المرجح أن ترتفع وتيرتها أكثر، خلال الأشهر القادمة...

ما سنحاول نقاشه في هذه المادة، هو الفارق في التعاطي السياسي-الإعلامي الأمريكي، مع الانسحاب من كل من العراق من جهة وسورية من جهة أخرى؛ ذلك أنّ الانسحاب من العراق سيؤدى بالضرورة إلى الانسحاب من سورية، ليس على أساس التصور العام لإعادة التوضع العالمي الأمريكي فحسب، بل وأيضاً لأسباب لوجستية بحثية... إذ إنّ الوجود الأمريكي العسكري في سورية هو مجرد استئالة للوجود في العراق، ولا يمكن لهذه الاستئالة الاستمرار إذا غاب أصلها.

وإذا كان النقاش الفعلي لانسحاب أمريكي من العراق، هو ضمناً نقاش لانسحاب أمريكي من سورية، فإنّ ما يلفت الانتباه هو الفصل التعسفي بين المسألتين، بل والإيحاء عبر أشكال وطرق متعددة، أنّ ما سيجري هو انسحاب من العراق وبقاء في سورية! وهذا الطرح له أساسه وله أسبابه التي سنحاول حصرها تالياً...

الانسحاب من العراق

اللافت في الإعلانات الرسمية التي ظهرت يوم الخميس الماضي من الجانبين العراقي والأمريكي هي أنها تضمنت الكلام ونقيضه في أن معاً، فعلى الجانب الأمريكي تم الحديث عن «انسحاب القوات المقاتلة» وكذلك عن «إعادة تموضع»، وعلى الجانب العراقي فقد قال وزير الخارجية العراقي، ضمن ما قاله: «قواتنا الأمنية ما تزال بحاجة إلى البرامج التي تقدمها الولايات المتحدة».

تلقي التصريح الأخير هجوماً كبيراً من مجموعة من القوى السياسية العراقية، وكذلك من أجسام عسكرية عديدة على رأسها «الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية» والتي تضم: «كتائب حزب الله» و«النجباء» و«العصائب» و«الخراساني» وغيرها.

اللافت أيضاً هو التغريدات المتتاليتين اللتان نشرهما حساب تويتر الرسمي لقسم الشرق الأدنى لوزارة الخارجية الأمريكية حول الزيارة العراقية وحول المباحثات، وفيما يلي سنضع ترجمة التغريدتين على التوالي لما لهما من أهمية في اعتقادنا.

التغريدة الأولى:

«متحمسون للترحيب بشركائنا العراقيين في القسم اليوم «المقصود قسم الشرق الأدنى ضمن الخارجية الأمريكية». يمثل الحوار الإستراتيجي فرصة مهمة للعراق وللولايات المتحدة لمعالجة التعاون في مجالات متعددة، من الصحة إلى الطاقة والمناخ والمسائل الأمنية».

التغريدة الثانية:

«يسعدنا الترحيب باصدقائنا الأكراد العراقيين في العاصمة وإظهار وجهات نظر عاصمتنا لهم. يعتبر الرئيس بارزاني وشعب إقليم كردستان شركاء أساسيين في الحرب ضد داعش، وقد قدرنا مساهماتهم في الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق اليوم».

أول ما ينبغي أن يلفت الانتباه في التغريدتين هو أنهما تغريدتان! ونقصد أنّ «الحوار



الهدف الواضح من الصخب الإعلامي الأمريكي حول مسألة الانسحاب والمتراصف مع تصريحات متناقضة وغائمة وغير مفهومة في كثير من الاحيان يتمثل كالعادة في ضرب الجميع بالجميع

الإستراتيجي» الذي تأتي التغريدتان على ذكره، يبدو من حيث الشكل حوارين لا حواراً واحداً... يضاف إلى ذلك، التمايز في طريقة تناول كل تغريدة للطرف المعني، وما تحمله التغريدتان من فروقات ليس من الصعب فهم مغزيتها.

إذا أضفنا الفارق بين هاتين التغريدتين إلى الفارق بين طريقة تعاطي وزير الخارجية العراقي من جهة، و«الهيئة التنسيقية لفصائل المقاومة العراقية» من جهة أخرى، سنجد أنفسنا أمام «مشهد عراقي تقليدي»؛ ونقصد بذلك الانقسام المفتعل بين «سنة» و«شعبة» و«كرد»، والذي لعب عليه طغاة العراق، ثم غزاته، وكان الهدف الدائم هو إضعاف كل العراقيين والعراق ككل، لمصلحة الخارج أولاً، ولمصلحة وكلاء هذا الخارج الداخليين ثانياً.

الامر لا يقف عند حدود انقسامات ثانوية داخلية، فهناك أيضاً القوى الإقليمية المنخرطة في الشأن العراقي بشكل مباشر وعلني أو غير مباشر، وعلى رأسها إيران وتركيا والسعودية والكيان الصهيوني.

الهدف الواضح من الصخب الإعلامي الأمريكي حول مسألة الانسحاب، والمتراصف مع تصريحات متناقضة وغائمة وغير مفهومة في كثير من الأحيان، يتمثل كالعادة في «ضرب الجميع بالجميع». وفي الحالة العراقية، فإنّ المماثلة في الانسحاب، المترافقة مع إichاعات بإعادة التوضع هنا أو هناك، وضمناً تحويل مسألة الانسحاب من العراق إلى انسحاب من جزء من العراق وليس انسحاب كامل من كل العراق... كل ذلك يهدف بالدرجة الأولى إلى تأليب الأطراف العراقية على بعضها البعض، ومن ثم ضرب الأطراف الإقليمية والدولية المتدخلّة ببعضها البعض... ولكنّ الأكيد أيضاً هو أنّ المماثلة الأمريكية لن تكون بلا ثمن يدفعه الأمريكيون أنفسهم، وربما تكون الثمن غالياً بحيث يضطر الأمريكي إلى «ضبضة» أوراقه والمضي دون تحقيق هدف التفجير...

الانسحاب من سورية

على العكس من السيناريو الصاخب الخاص بالعراق، فإنّ السيناريو الذي نراه متبعاً في سورية هو سيناريو الصمت والمباغنة. هذا ما شهدناه أيام ترامب وانشحابه الجزئي في تشرين

الأول 2019 والذي جاء مباغناً ومنسقاً مع الأتراك الذين باشروا عدوانهم المسمى «نزع السلام» بعد ثلاثة أيام فقط من الانسحاب الأمريكي الجزئي. سيناريو الصمت عن الانسحاب، لا يتضمن الصمت فحسب، بل وكثيراً من الخداع أيضاً؛ من ذلك ما نراه هذه الأيام من غزل رسمي وشبه رسمي لأطراف محدّدة في الداخل السوري، وخاصة في الشمال الشرقي السوري... يكفي أن نتذكر أن ترامب نفسه الذي مارس أوفح أشكال الغدر بالتواطؤ مع تركيا هو نفسه الذي احتفى البعض بوصفه الشعب الكردي بأنه شعب عظيم وبأن مقاتليه أشداء... لم يفصل بين غزل ترامب وغدره أكثر من سنة واحدة... والذكرى يجب أن تتفع...

هدف الغزل الجديد، كما هو هدف الغزل القديم: «تنويم» و«استغفال» هذه الأطراف، تجهيزاً للغدر بها في آجال غير بعيدة، بحيث لا تكون مستعدة للانسحاب الأمريكي المفاجئ، وبحيث يتحقق سيناريو الدم، على غرار ما جرى في تشرين الأول 2019، مع آمال بتوسيعه أكثر، بل وباستخدامه كأداة ليست للفوضى الأمنية والعسكرية فحسب، بل وكأداة لتعطيل الشروع بالحل السياسي أيضاً، عبر دعم «الفيتو التركي» وتعزيزه، وعبر محاولة ضرب الأتراك بالروس استمراراً للخط الأمريكي نفسه، لعل وعسى يتحول الانسحاب الأمريكي المفاجئ من سورية إلى قاتل صاعق لجملة صراعات داخلية وخارجية، بحيث تحل الفوضى محل الأمريكي، وتالياً لا يستفيد أي طرف من انسحابه...

وهل سيتحقق هذا السيناريو؟

لا يجوز التقليل من مخاطر هذا الاحتمال، وينبغي العمل ضده بشكل حثيث عبر تقريب القوى الوطنية السورية من بعضها البعض، وعبر تأريض الفيتو التركي بالتوازي. الإيجابي في المسألة هو أنّ الأمريكي بات يكرر السيناريوهات نفسها منذ سنوات عديدة، ولا يضيف لها «إبداعات» فعلية جديدة، وهذا بحد ذاته يضعف تلك السيناريوهات ويجعلها أقل قابلية للنجاح... ولكن مرة أخرى: لا يجوز التهاون نهائياً مع هذه الاحتمالات، وينبغي العمل بلا توقف لمنعها...

الحركة الشعبية ودور القوى الوطنية



شعبية ترفع شعارات مطالبة بالتدخل الخارجي وتدويل الأزمة على الطريقة الليبية، أما الشعارات الراضية للتدخل الخارجي والمطالبة بالوقت نفسه بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية فهي «مؤامرة» من النظام وصنيعة يديه» «من مقالة لماذا الخوف من الحركة الشعبية- قاسيون- 2011/10/15».

مرة أخرى... دور القوى الوطنية

بالطريقة ذاتها، شدد الحزب في وقت مبكر أيضاً على أن «التوافق الدولي» على أهميته، غير قادر وحده على حل الأزمة... فهذا التوافق أصبح في ظروف الأزمة والقوى الفاعلة فيها شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف لحل الأزمة كما يريد الشعب السوري وبما يعبر عن مصالحه، ومن هنا، فإن المطلوب من القوى الوطنية السورية أن تمارس دورها الطبيعي رغم محاولات الإقصاء الذي ستعرض له، وأن تعمل على حل الأزمة بعيداً عن منطق المحاصصات كما يحاول البعض، والذي لن تكون نتيجته إلا استمرار الأزمة بطريقة أخرى، والحفاظ على جوهرها، وتغيير شكلها فقط» «من مقالة التوافق الدولي ودور القوى الوطنية- قاسيون- 2013/1/12».

واليوم، بعد مرور سنوات عدة على هذا الكلام، تعود الكرة مرة أخرى إلى ملعب القوى الوطنية السورية التي لها مصلحة عملية في إنجاز عملية التغيير المطلوب في البلاد، والتي تقف، مرة أخرى، أمام الحقيقة المائلة بأن التوافق الدولي لن يكون كافياً لوحده من أجل دفع الحل وفق مصلحة السوريين، أي على أساس القرار الدولي 2254 الذي يشكل مدخلاً أساسياً لتمكين السوريين من تقرير مصيرهم بأنفسهم، بل يتطلب تجميع القوى التي لها مصلحة في تسريع خروج السوريين من درب الألام الطويل الذي خبروه.

المسلحة قد عنى بالنسبة لكثيرين انتهاء الحركة الشعبية، فذلك لأنهم لم يروا عمق وجوهر هذه الحركة بما هي تعبير عن نشاط سياسي عال للناس، والتعبير عن النشاط السياسي لا يكون بالتظاهر فحسب بل وبعدد غير منته من الأشكال...

لا يزال الأمل معقوداً على الحركة الشعبية التي قطعت شوطاً واسعاً من الخبرة التي كوَّنتها بالطريقة الصعبة، حيث خبرت بشكل مباشر انهيار الأكاذيب التي حاكتها القوى المتضررة في النظام والمعارضة خلال السنوات الأولى من الأحداث، واتضح للقاصي والداني رابط المصالح المشتركة الذي يربط بين هذه القوى المختلفة والمتخاصمة ظاهرياً، والتي أكد الحزب أنه: «سيكون منطقياً خوف القوى المتشددة في النظام من الحركة الشعبية، وخصوصاً رموز وأركان الفساد الكبير، التي ترى في الحركة الشعبية السلمية والمطالبة بالتغيير طرفاً قادراً على فضح ذلك الفساد ومحاربتة بكل الطرق الحضارية والسلمية، أن تسعى بحجة وجود المسلحين، وهم موجودون، إلى ضرب السلمي قبل المسلح بخطط مقصود، حتى تفلت تلك القوى من سيف التغيير الذي سيبقي مسلطاً على رقابها طالما الاحتجاجات السلمية قائمة ومستمرة حتى تحقيق المطالب. وبالوقت نفسه، فإن بعض قوى المعارضة المطالبة بالتدخل الخارجي تمارس دور قوى الفساد نفسه في جهاز الدولة، وذلك بدفع الحركة الشعبية إلى التطرف والتسلح ورفع شعارات غير واقعية بهدف رفع منسوب الدم واستدراج التدخل الخارجي، وتهئية المناخ النفسي- الاجتماعي له، مستفيدة من عنف صنوها الآخر في النظام، لذا فهي منطقياً عدو للحركة الشعبية لا يختلف بالجوهر عن قوى الفساد داخل جهاز الدولة، وهي لن تعترف إلا بحركة

منذ تصاعد الحركة الاحتجاجية في سورية في عام 2011، تباينت طرق تعاطي الأطراف المختلفة مع هذه الحركة. بين من حوَّنها منذ اليوم الأول وحاول قمعها بشتى الوسائل، وبين من لم ير فيها سوى رافعة يعتليها للإطاحة بالسلطة والحلول محلها في عملية تسمح بالحفاظ على منظومة النهب وتغيير هوية الناهب. وفي مواجهة هذا وذلك، هنالك من نظر للحركة الشعبية بوصفها تعبيراً عن ضرورة موضوعية وعن قانون يحكم تطور المجتمعات.

■ سعد خمار

الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية» «من افتتاحية قاسيون المعنونة درس أساسي بتاريخ 2011/3/29».

الحركة ومحاولات المتضررين

انطلاقاً من التفسير المذكور آنفاً، كرر الحزب في مناسبات عدة قناعاته الراسخة بأن الحركة الشعبية في البلاد لن تنتهي ما لم تصل إلى مرادها، أي إنها ستبقى تسير نحو الأمام حتى يحدث التغييرات العميقة المطلوبة، وفي سيرها هذا نحو الأمام، ستمر الحركة الشعبية حكماً بالعديد من حالات الصعود والهبوط التي تحكمها تطورات الظرف في البلاد وتطورات الظروف الإقليمية والدولية. وهي الرؤية التي أثبتت الأحداث صحتها على طول الخط، فرغم محاولة القوى المتضررة من الحركة الشعبية حرفها عن مسارها عبر إبراز وتضخيم التناقضات الثانوية، مثل التناقضات الطائفية والقومية والدينية.. إلخ، وغيرها من التناقضات غير الأساسية «معارض، موال» و«علماني، متدين»... ورغم محاولة إغراق الحركة الشعبية بالدماء جراء عملية العسكرية التي دفعت في اتجاهها قوى التشدد في النظام والمعارضة، والتي دفع الشعب السوري بانتماءاته المختلفة ثمنها الأمام لم يندمل منها شيء حتى الآن، رغم ذلك كله، فإن الحركة الشعبية لا تزال تتحيز الظرف المناسب حتى تعود للتعبير عن نفسها بكل الأشكال الممكنة...

وإذا كان انكفاء شكل التظاهر تحت سطوة العنف والقمع والأعمال

بهذا المعنى، خصَّص حزب الإرادة الشعبية في وقت مبكر، حينما كان لا يزال يحمل قبل الأحداث في البلاد اسم «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين»، مساحة واسعة لنقاش وتحليل مسألة الحركة الشعبية، مؤكداً أنها حالة «تتكرر في التاريخ بشكل دوري تقريباً، وهي ليست جديدة، ولكن تفصل بين دورة وأخرى فترات زمنية طويلة، من 50 إلى 100 عام كما لاحظ الباحثون، ما يجعل الأمر مفاجئاً وغير معتاد بالنسبة لمن يعاصر موجة كهذه... وتعبقها بعد انتهائها فترة هدوء ما هي في نهاية المطاف إلا فترة كمون لتهوض ونشاط سياسي واسع جديد للجماهير... وخلال فترة الهدوء والكمون، تتراكم المشكلات التي تتطلب الحل، وتتراكم المطالب التي تبقى دون حل، وتتراكم درجة شحن المجتمع لانفجاره اللاحق، وكل ذلك يخلق سراباً ووهماً بأن كل شيء بخير ويتعود أولو الأمر على التعاطي بعدم جدية، وباستخفاف مع مطالب المجتمع، وتزداد ثقتهم بأنفسهم مقتنعين أن جهاز دولتهم القمعي القوي قادر على حل كل المشكلات... ولكن عندما تأتي الموجة الجارفة التي يعبر عنها النشاط السياسي المستقل للجماهير، المستقل عن جهاز الدولة، والمستقل عن البنى السياسية التقليدية، فإذا بها لا تبقى ولا تذر، لأن طاقتها المخزونة خلال الكمون تكون هائلة وقادرة على صنع المعجزات. وهي بجوهرها تعبير عن نضج موضوعي لضرورة إحداث تغييرات عميقة في المجتمع وفي بناء

في سيرها نحو
الامام ستمر
الحركة الشعبية
حكماً بالعديد من
حالات الصعود
والهبوط التي
تحكمها تطورات
الظرف في البلاد
وفي الإقليم
والعالم

التوافق الدولي

لن يكون كافياً
لوحده من
أجل دفع الحل
وفق مصلحة
السوريين على
أساس 2254 بل
يتطلب تجميع
القوى التي لها
مصلحة في
تسريع خروج
السوريين من
درب الألام
الطويل الذي
خبروه

مادة التوجيه المهني في المدارس بين الضرورة والواقع!



تحدثنا في أعداد سابقة عن المناهج المعتمدة في وزارة التربية، وعن أدائها من حيث رفع السوية العلمية لدى الطلاب، وعن صعوبة تنفيذها، وعن المشكلات المنهجية والعلمية فيها، وقلنا مراراً: إن التعليم بمختلف فروع العام والمهني والزراعي هو من يصنع جيلاً قادراً على البناء والتنمية.

■ عمار سليم

فما هي الخطوة الجديدة لوزارة التربية في هذا المضمار؟

ورد مؤخراً تصريح لوزير التربية الدكتور دارم الطباع عبر إحدى الإذاعات المحلية أن: «الوزارة تعمل على إدخال مادة التوجيه المهني بدءاً من الصف الرابع الابتدائي وحتى الصف التاسع، وأن للطلاب حق اختيار الفرع حسب رغبته من الصف العاشر».

لا شك أن توجيه الجيل مهنيًا، وإكسابه القدرة على التعامل مع أدوات الصناعة أو الزراعة وغيرها من المهن، هي ضرورة ملحة وهامة، لأن قاعدة النمو تقوم على الصناعة والزراعة، لكن ما مدى فاعلية التعليم المهني أصلاً في سورية؟

المدارس المهنية وكوادرها

نلاحظ أن أكثر الطلاب المسجلين في المدارس المهنية لم يدخلوها عن ميول ورغبة منهم، وإنما لقصور في معدلهم الدراسي الذي لم يؤهلهم للدراسة في المدارس العامة، وهي تفتقر إلى مستلزماتها كما تفتقر المدارس العامة إلى مستلزماتها من الوسائل وإلى المعدات والكوادر، ومن ناحية أخرى، الخريجون من هذه المدارس لا تستقبلهم سوق العمل، فهم في الواقع مشروع فئة عاطلة عن العمل، أو ربما سيعملون في مجال آخر بعيد عن مهنتهم، عداك عن ضعف

التحصيل في المهارات، بسبب ضعف الأداء لتلك المدارس بأسبابه الكثيرة والمعروفة، ومن أهمها: ضعف أجور المعلمين المهنيين وعزوفهم عن التعليم، فحقوقهم مهضومة كسائر المعلمين في القطاع التربوي، وليس المهني بأحسن حالاً منهم، بالإضافة إلى المشكلات التعليمية والتدريبية الأخرى وطرق الاختبار فيها.

فإذا كان هذا الحال في التعليم المهني في الأصل، فكيف ستكون الحال في مادة التوجيه المهني في المدارس، وفي مرحلة الطفولة المبكرة في الصف الرابع الابتدائي؟

الطلاب حقل للتجارب

من يسمع كلام الوزير يظن للوهلة الأولى أنها فكرة خلاقة وإبداعية، لأنها جديدة على واقع التعليم، بكل ما يعاينه هذا القطاع من أزمات وانهايار، ويظن أن جزءاً من أزمة التربية والتعليم سوف تحلها مثل هذه الخطوات البعيدة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ترسمه السياسات الليبرالية المدمرة للتعليم والإبداع بكل مستوياته وأشكاله، وكذلك لكل القطاعات الإنتاجية «الصناعية والزراعية والحرفية»، ولا يزال طلابنا حقلًا لتجارب كل وزير جديد يضع القرار وينفذه، ثم يحصد الطلاب والمجتمع عامة نتائجها السلبية، لأنها إذا لم توضع في سياقها فستكون رقماً جديداً لكم المشكلات المتراكمة، وتعتقداً للمشكلة التي لا يبدأ حلها إلا بالتغيير

الجذري لواقع التعليم، وهو جزء من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فرز طبقي في مراحل مبكرة

التعليم في سورية يتجه منذ زمن غير قريب إلى فرز طبقي سيء النتائج، فمن يملك المال والنفوذ فأولاده قادرون على متابعة تعليمهم في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة، ومن لا يملك المال فدرجته توجهه قسراً إلى التعليم المهني مع أن درجاتهم متساوية، هذا النهج في التعليم تبلور وازداد في تعزيز خصوصية التعليم بزيادة عدد المدارس الخاصة، وغض البصر عما يفرضونه من أقساط عالية، وما هو الآن يتخذ خطوة جديدة تجاه المزيد من الفرز الطبقي بأشجع صورة، وفي مرحلة مبكرة، وقد يكون اختيار الفرع بعد الصف التاسع وفقاً لدرجته في هذه المادة، كونها مادة معتمدة وداخلة في المجموع العام للطلاب.

فكرة من غير إمكانات

كل ما طرح سابقاً من مشكلات في التعليم من وسائل وخدمات وكوادر وأجور عجزت وزارة التربية حتى عن حل جزء منها، فهذه المناهج تحتاج إلى مؤلفين ولجان تدقيق وتحتاج إلى تمويل لطباعتها، كما أنها تحتاج في المدارس إلى قاعات خاصة بها وأدوات ومستلزمات تعليمية، مع كل ما تحمله من تكاليف في كل المدارس، فكيف لوزارة التربية أن تغطي هذه التكاليف مع زعمها أن أولوياتها تأهيل المدارس المدمرة؟ ومن أين ستؤمن الكوادر اللازمة لتدريس هذه المادة الجديدة مع عدم قدرتها على رفع أجور المدرسين؟ ومع ذلك كله تبقى العملية قيد التجريب مع أن نتائجها شبه محسومة، ففشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية سيحول دون نجاحها وستزيد الطين بلة!

مشكلات لم يحسب حسابها

من الجميل أن ننمي مهارات الأطفال في كل الاتجاهات العملية والروحية، وكما أن الطفل يحتاج إلى تنمية مهارات عملية وتقنية فهو يحتاج إلى تنمية وتغذية ميوله الفنية والروحية، ولم نجد في المدارس اهتماماً بالموسيقى والرسم والفنون التي تدخل في تكوين الطفل النفسي والعاطفي، وبقيت مادة شكلية توضع درجاتها من غير اختبار، وتعد حصّة فراغ قلما تجد لها مدرساً يعنى بها في المدارس إلا ما ندر، فكيف إذا فرضت هذه المادة على الأطفال فرضاً في المناهج؟ فبالأكيد ستكون عبئاً إضافياً لا فائدة منه بسبب ما بيناه في مقالنا أعلاه، ومن المشكلات التي ستنتج عنها، هي تلك الأعباء المادية التي سيتكبدها الطالب وذووه مع عزز الوزارة عن تغطية تكاليف المواد، فستكون على شكل نشاطات ومشاريع ليحصل الطالب على درجتها أو جزءاً من درجتها! ولا نقول هذا عبثاً بل من خلال تجارب المدرسين في ميدانهم، وما حصلوه من خبرات متراكمة في كل قرار ومنهج جديد.

ونخلص إلى القول: إن خطوة إضافة مادة التوجيه المهني من مرحلة الصف الرابع إلى التاسع ما هي إلا تعقيد لمشكلة التعليم، وكل ما تزعمه الوزارة من نتائج ستبوء بالفشل، فليس للتعليم المهني أفق في هذا الواقع الاقتصادي المستمر بالتدهور، والوضع الصناعي والزراعي الأخذ بالتآكل، واستمرار السياسات الليبرالية التي تحول دون التطور الصناعي والاقتصادي والزراعي والتعليمي، فالتحسين الحقيقي بتغيير جوهر المشكلة، وهو هذه السياسات وما تخلفه من فساد ودمار في كل الميادين.

لا يزال طلابنا حقلًا
لتجارب يحصد
الطلاب والمجتمع
عامّة نتائجها
السلبية لأنها إذا
لم توضع في
سياقها فستكون
رقماً جديداً
لكم المشكلات
المتراكمة

«الأوغاد».. مسببو كل الأزمات والكوارث!



الثانوي بدلاً من الجوهري أيضاً! حيث اشتمل نهج الوقاية من الانتحار على أربع استراتيجيات هي التالية: تقييد الوصول إلى وسائل الانتحار، مثل: المبيدات الشديدة الخطورة والأسلحة النارية. - تثقيف وسائل الإعلام بشأن الصياغة المسؤولة للتقارير عن الانتحار. - تعزيز مهارات الحياة الاجتماعية/العاطفية لدى المراهقين. - التعرف المبكر على حالات تبدي أفكاراً أو سلوكيات انتحارية وتقييمها وإدارتها ومتابعتها.

الغائب في التقرير الدولي، هو عدم تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي الاجتماعي الضالِم للمنظومة الرأسمالية المتسيدة، الذي يدفع بالمزيد نحو الانتحار بسبب التردّي المعيشي وانغلاق الأفق أمام الغالبية الساحقة من البشر في مختلف الدول.

فضاهرة الانتحار، على الرغم من أرقامها المرتفعة والمرعبة على المستوى الدولي، ما زالت تعتبر في نظر معدي التقرير ذات طابع فردي، لذلك كانت الإرشادات مقتصرة على هذا الجانب القاصر وحده فقط، بعيداً عن تحميل المنظومة الرأسمالية العفنة نتائج موبقاتها!

وليس بعيداً عن التقرير الدولي، فما يجري محلياً عند الحديث عن حالات الانتحار في بعض الأحيان هو: تغليب العوامل النفسية الذاتية للمنتحر «كحالة مرضية»، دون تغليب أهميتها طبعاً، بل وتحمله مسؤولية الواقع المأساوي لوحده، علماً أن الجميع مكتوون بهذا الواقع، ويدفعون ضريبة مفرزاته الكارثية على كافة المستويات!

ليتبين أن الأوغاد الدوليين، المتسببين في رفع معدلات الانتحار إلى النسبة المرعبة أعلاه، وفي تكريس الماسي والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية و.. على المستوى الدولي، ليسوا أقل سوءاً ومسؤولية عن أوغادنا المحليين، بل ربما سبقوهم بأشواط!

ومن المؤكد، أنه لا خلاص إلا بالسعي الجاد نحو تغيير هذه المنظومة العفنة، واقتلاعها من جذورها في مركزها وفي أطرافها، وعندها فقط يمكن إطلاق شعار «عش الحياة» القابل للتفنيد!

السياسات الليبرالية، ذات الجوهر الطبقي، والتي وصلت لدرجات عالية من التوحش، الداعمة لهؤلاء والحامية لهم ولمصالحهم على حساب مصالح الغالبية من السوريين على طول الخط، والتي ساهمت وتساهم «بشكل مباشر وغير مباشر» في تردي الواقع الاقتصادي الاجتماعي، والسياسي أيضاً، وفي تفشي وانتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية الهدامة أيضاً «القتل- المخدرات- الدعارة- الخطف- تجارة الأعضاء- السلب...».

فكل هذا الطيف مسؤول مباشرة عن المأساة الكارثية التي نعيشها في واقعا على كافة المستويات، طبعاً مع عدم إغفال بعض العوامل الخارجية المساعدة بهذا السياق أيضاً، ولكنها غير حاسمة فيه لوحدها طبعاً.

إحصاءات محلية ودولية سبق أن نبه رئيس الطبابة الشرعية في سورية، الدكتور زاهر حجو، في وقت سابق من عام 2020، إلى ارتفاع نسبة الانتحار، مشيراً إلى تسجيل 116 حالة انتحار خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2020، ولم تصدر إحصاءات رسمية لاحقة بهذا الصدد، لكن وسائل الإعلام تسلط الضوء على بعض الحالات الملفتة بحيثياتها بين الحين والآخر، نتمنى أن تكون آخرها حادثة انتحار الشاب «كريم» أعلاه، مع عدم اليقين من ذلك!

بالمقابل، فقد أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريراً بتاريخ 2021/6/17 تحت عنوان: «وفاة واحدة من كل 100 وفاة سببها الانتحار». وقد ورد في مقدمة التقرير ما يلي: «لا يزال الانتحار أحد الأسباب الرئيسية للوفاة حول العالم، وفقاً للتقديرات الأخيرة للمنظمة الصادرة اليوم في تقديراتها عن «الانتحار حول العالم في عام 2019». ففي كل عام، يفوق عدد الأشخاص الذين يموتون انتحاراً عدد من يتوفى منهم بسبب فيروس الإيدز أو الملاريا أو سرطان الثدي، أو حتى الحرب والقتل».

الأوغاد المحليون والدوليون

خلص تقرير منظمة الصحة العالمية إلى جملة من «الإرشادات» بغاية الوقاية من الانتحار، بعنوان «عش الحياة» ركزت خلالها على

نسمع بين الحين والآخر عن حوادث وحالات انتحار يتم الإعلان عنها، ويتم تداول بعض حيثياتها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، بعضها تنصّر العناوين، وبعضها الآخر ترد كمعطى رقمي ليس إلا، في بعض الأحيان، فيما تغيب الإحصاءات التي توضح حجم هذه المأساة كظاهرة متزايدة بواقعا الاجتماعي مؤخراً، والغالب الأكبر هو البحث في الأسباب العميقة التي تدفع إلى الانتحار والمتسببين بها، وخاصة بين صفوف الفئة العمرية الشابة، وبالتالي، السبل الوقائية التي تحد من هذه الظاهرة!

■ عاصي اسماعيل

تصدّرت الأسبوع الماضي القصة المؤسفة للشباب «كريم اليوسف» من مدينة حمّود، الذي أنهى حياته منتحراً، ناركاً «رسالة انتحار» مؤثرة على صفحته الشخصية بتاريخ 2021/4/3، أي قبل شهرين تقريباً من انتحاره، والتي ختمها بعبارة: «سئلني في الجحيم أيها الأوغاد... وداعاً».

مأساة مختلف عليها!

لن نخوه في التفاصيل التي أغرقت بها بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل عن قصة الشاب المنتحر المأساوية، والانقسام الحاد عليها بين المتعاطف والمستهزئ، مع كل أسف، حالها كحال أي حدث، وتحت أي عنوان، جرى ويجري في البلد، وخاصة منذ تفجر الأزمة وحتى الآن، حيث يتم التركيز على الثانوي فيه على حساب الجوهرية والهام، وسكتني بهذا الصدد فيما ورد في الرسالة التي تركها الشاب المنتحر نفسه! يُكتف الشاب في «رسالة الانتحار» الأسباب المشجعة له على الانتحار بقوله: «في فترة من الفترات يجتمع عليك كل شيء! خيبات الحظ.. تحطيم الأحلام.. التعب الجسدي.. الذكريات المرة.. لا يمكنني تحمل هذا.. الآن أفكر.. كل ما حولي يدعو للموت.. وكل تلك الأشياء تشجعني على الانتحار.. قد قتلت روحِي، وأنا سأقتل جسدي حتى نتعادل.. لا يوجد كرسي لي في هذه الحياة، كل الأماكن معبأة.. لا مزيد من الخذلان بعد الآن.. لقد قاومت هذه الحياة بما يكفي، حان الوقت لأرحل.. على أية حال لم يكن البقاء سهلاً جداً.. سألحق بأحلامي المغادرة... أنا أنسحب، فهذه ليست معركتي أريدكم أن

تقطعوا جسدي وتبعثروه تحت الأرض، لا تدفنوا كل هذا الحظ السيء في حفرة واحده...!»

ويختم الشاب المنتحر رسالته بالتالي: «صدّقاً لقد نجوت من هذه الحياة بأعجوبة.. هذه النهاية.. ليست كما خططت لها، لكنها النهاية، وأنا سعيد... سنلتقي في الجحيم أيها الأوغاد... وداعاً».

الأسباب والمسببون

ربما ليس هناك لبس في معرفة «الأوغاد» الذين تم توجيه العبارة لهم في خاتمة رسالة الانتحار! فإذا كانت الأسباب المباشرة للمأساة واضحة في متن رسالة الانتحار، فإن المسببين في ذلك لم يكونوا غائبين عنها، وربما يتبين أن الشاب لم يكن غافلاً عن جوهر مأساته ومسببها!

فكل من كان سبباً في الخيبات والخذلان وتحطيم الأحلام- وصولاً إلى قتل روح هذا الشاب قبل جسده، لأنه لم يجد كرسيّاً له في هذه الحياة التي ملئت كراسيها- مسؤول عن مأساة هذا الشاب، وغيره من الغالبية المعذبة والمقهورة من كل الفئات العمرية بدرجات متفاوتة نسبياً، في واقع أصبح انسداد الأفق سمة عامة فيه، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مع سبق الإصرار والترصد على تكريس هذا الانسداد، استبداداً وفساداً!

فمفردة «الأوغاد» «الذين يعدّهم الشاب باللقاء بهم في الجحيم كمكان مناسب لهم» بهذا السياق، ربما تجمع في طياتها طيفاً واسعاً من المستهزئين المعنّين! وقد كتف هذا الطيف اعتباراً من رموز النهب والفساد الكبير، مروراً بتجار الأزمة وأمرأ الحرب، ومن المؤكد ليس انتهاءً بجملة

كل من كان

سبباً في الخيبات والخذلان وتحطيم الأحلام مسؤول عن مأساة هذا الشاب وغيره من الغالبية المعذبة والمقهورة من كل الفئات العمرية

بينما تتقاذف جهات من وزارة الكهرباء التصريحات والرد عليها حول واقع محطات التوليد، فإنّ «نغمًا جديدًا بدأ بالدق على رؤوس السوريين» حول اللجوء للطاقة الشمسية كبديل... فأين نوع من الاستثمار بالطاقة البديلة في سورية 2021 التي يجري فيها تقنين أرغفة الخبز؟! هل يمكن أن تكون هذه الطروحات واقعية؟!

الحلول «الثورية» عبر الطاقة الشمسية أوهام جديدة!



قاسيون

الطاقة الشمسية بديل جدي، ولكن!

إنّ توليد الطاقة الكهربائية عبر الشمس في سورية، مجد طبعاً من الناحية البيئية، وتنافسي اقتصادياً؛ وبحسب تصريحات سابقة لمدير المركز الوطني لبحوث الطاقة فإنه في سورية: «مساحة 56 ألف كيلو متر مربع تصلح كمصدر لطاقة الشمس، حيث تصل شدة السطوع الشمسي فيها إلى 5 كيلوواط على المتر المربع، وعدد أيام السطوع تتجاوز 312 يوماً في العام» وإذا ما قارنا هذه المعدلات مع شدة السطوع في ألمانيا أحد أكبر المستثمرين في الطاقة الشمسية، فإن معدل السطوع في سورية 8 أضعاف المعدل في ألمانيا البالغ 0,6 كيلو واط تقريباً على المتر المربع، وبمعدل أيام مشمسة: 65 يوماً فقط. أي أن الطرف الجغرافي في سورية وعموم المنطقة يوفر فرصة جديدة.

عالمياً، تعتبر التكاليف الاستثمارية التأسيسية الكبرى للطاقة البديلة واحداً من المعوقات الأساسية لانتشارها، ولكن، ينبغي الإشارة إلى أن تكنولوجيا الطاقات البديلة تشهد ثورة عالمية، تخفّض من تكاليفها بمعدلات قياسية، وتحديدًا تكاليف إنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية، التي انخفضت خلال عقد مضى بنسبة 82% عالمياً، وذلك أن تقديرات IRENA المنظمة الدولية للطاقة المتجددة، تشير أن انخفاض التكاليف متسارع جداً وقد أصبحت في 2019 أقل من 7 سنت أمريكي للكيلو واط الساعي، وقد ينخفض الرقم في عقود 2021 إلى أقل من 4 سنت، وهذا على المستوى العالمي.

وفق هذه المقاييس، فإن الطاقة الشمسية تتحول إلى خيار جدي على المستوى العالمي، وكلفة إنتاج الكيلو واط الساعي فيها أصبحت أقل كلفة اقتصادية من الإنتاج عبر الوقود الأحفوري، وتحديدًا من تكاليف إنتاج الكهرباء بالفحم.

ولكن المسألة ليست في كلفة الكيلو واط، بل في القدرة على تمويل مثل هذه المشاريع، فالكلفة المرتفعة تقابلها عوائد موزعة على 25 سنة تقريباً، ولذلك هذا النوع من المشاريع يصعب أن يكون إلا مشاريع دولة وانفاق عام، وتحصل الدول على التمويل لهذه المشاريع مقابل قروض وبفوائد وتسدد قبل الـ 25 عاماً... بينما تبقى الدول تحصل أموال هذه الديون من المستهلكين. وربما يكون مثال مصر مفيداً في توضيح واقع الاستثمار في هذا القطاع.

الحاجة إلى مليارات الدولارات لتوليد نصف الطاقة الحالية

تكثر التصريحات حول توليد الطاقة الشمسية في ظل أزمة الكهرباء الخائفة، حيث لا يتم تأمين 25% من الحاجة اليومية للسوريين في منازلهم، بينما مساحات كاملة في البلاد لا يصلها التيار كلياً أو جزئياً! وسط التردّي الكهربائي المتصاعد، فإن الحديث المكرور حول الطاقة الشمسية ربما يعكس جوانب أخرى، استثمارية وضيقة.

8x

معدل السطوع في الكم المربع في سورية 8 أضعاف المعدل في ألمانيا أحد أكبر منتجي الطاقة الكهروضوئية عالمياً وعدد الأيام المشمسة أربع أضعاف وهذا يزيد جدوى التوليد ويقلل التكلفة

82-%

تراجعت كلفة توليد الطاقة الكهروضوئية عالمياً بنسبة 82% خلال عشر سنوات، وخلال العامين الماضيين تراجعت بنسبة 42% إضافية!



احتاجت إلى مساهمة: 39 شركة ومؤسسة تمويل دولية وإقليمية لإنشاء هذا المشروع، واحتاجت لتكون جدواه مرتفعة إلى مساحة: 37 كلم مربع، أي إلى مساحة 3700 هكتار في مكان وأراض مناسبة.

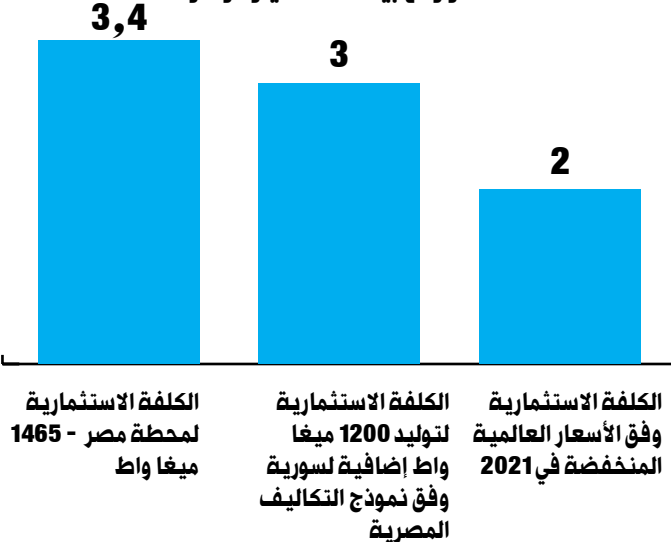
وعملياً، الحديث عن إنتاج كبير عبر الطاقة الشمسية غير واقعي في سورية، وما المقصود بهذه المشاريع إلا مستويات استثمارية ضمن المتوسط للصغير سنناقش أفاق بعضها.

تأمين مليارات الدولارات من أموال الاستثمار لتوليد الطاقة الشمسية، وتحديدًا، إن المال العام لم يعد لديه من الحيل والقوة ما يكفي لتمويل الخبز الضروري، أما الاعتماد على الاستثمار الخاص فهو أيضاً غير جدي، حيث إن أحداً لن يخوض في «مشاريع» كبرى كهذه في اللحظة الحالية.

وبالعودة إلى نموذج مصر، فإن هذه الدولة التي تتحول إلى واحدة من مراكز استقبال الاستثمار في الإقليم

كلف زيادة إنتاج الكهرباء في سورية بنسبة 50%

تتراوح بين 2-3 مليار دولار



حصل بعض مستثمري الطاقة الشمسية على أجرة كيلو واط ساعي من الدولة بسعر يقارب 9 سنت للكيلو واط وصلت 137 مليون ليرة!

نستطيع أخذ مثال من آخر مشروع كبير أعلن عنه في المنطقة، وهو مشروع مصر لبناء أكبر محطة توليد طاقة شمسية في العالم، والذي احتاج إلى استثمار بقيمة 3,4 مليار يورو لتكوين استطاعة 1465 ميغا واط، وهي قرابة 60% من الإنتاج السوري الحالي.

أي بمقياس مصر، فإننا سنحتاج إلى استثمار يقارب 3 مليار يورو لكي نزيد إنتاجنا من الطاقة الكهربائية بمعدل: 50%، وحتى بأخذ الانخفاض في الأسعار العالمية بنسبة 40% خلال عام، فإن التكلفة تبقى عند حدود 2 مليار يورو. لتكوين 1200 ميغا واط إضافية تقريباً، يمكن تأمينها باستعادة الإنتاج في حقول الغاز السورية.

إن مثل هذه المبالغ ليست كبيرة عندما يتم الحديث عن مرحلة إعادة الإعمار، وعندما تصبح مثل هذه المشاريع جزءاً ضرورياً من مستقبل سورية، وتقلل استهلاك الوقود الأحفوري وتحسن المؤشرات البيئية، وتُشغل منشآت إنتاج الألواح التي يوجد لها أساس حالياً. ولكن الحديث اليوم عن تحول الطاقة الشمسية لبديل جدي كبير، هو مجرد بيع للأوهام. لأن سورية كبلد تحت الحصار، ويعاني من أزمة سياسية وكارثة إنسانية وأكثر من نصف سكانه موهون للمساعدات، لن يستطيع في الظرف الحالي



وعملياً الأسرة تدفع فاتورة كهرباء شمسية لهؤلاء المستوردين تقارب 16 ألف ليرة في الدورة، لقاء أقل من نصف خدمات الاستهلاك الكهربائي المنزلي.

بالكامل، هي باب استثمار لمستوردين محددين، وتعتمد على اضطراب الأسر المقتدرة نسبياً على تأمين الحدود الدنيا من الاستهلاك الكهربائي بتكلفة مرتفعة، بعد اليأس من منظومة الكهرباء العامة،

مشاريع استثمارية متوسطة وصغيرة

الشمسية إلى رقم يذكر، وللمقارنة فإن الأردن مثلاً أصبح يؤمن 20% من طاقته الكهربائية عبر الطاقة الشمسية.

عملياً، إن هذه المشاريع الـ 50 لتوليد الطاقة الكهربائية الشمسية بكميات قليلة، تحصل على آجار من وزارة الكهرباء، بأسعار لم تعلنها الجهات الرسمية كما جرت العادة، بل أعلنها أحد التقارير الصحفية التي أوقف الصحفي السوري على إثره. إذ تبين وفق تقرير صحيفة الوحدة في حينها، أن وزارة الكهرباء تشتري الكيلو واط ساعي من هؤلاء بسعر 9 سنت تقريباً، ومبالغ وصلت إلى 137 مليون ليرة في شهر واحد لمستثمرين ينتجون 6 ميغا واط ساعي سنوياً تقريباً.

وللمقارنة، تنبغي الإشارة إلى أن آخر المزايدات الحكومية المصرية لعقود الطاقة الشمسية جرت على أساس كلفة: 2,4 سنت للكيلو واط الساعي، أي أن أجور المستثمرين في سورية أعلى من التكاليف في الإقليم بنسبة تفوق 350%. وهذه طبيعة الحال، فإن أحداً من المستثمرين لن يقدم على الاستثمار بهذه الطاقات المكلفة، إلا عندما يضمن تسعيرة احتكارية ومرتفعة بشكل استثنائي، كما هو عموم نظام التعاقد والاستثمار في سورية.

تحدثت المصادر المحلية عن مشروع مشترك في مدينة عذرا الصناعية لتوليد 100 ميغا واط من الطاقة الكهربائية الشمسية بالمشاركة مع جهة حكومية، وهي تؤمن جزءاً هاماً من حاجات الطاقة الكهربائية في المدينة. وبمقاييس كلف الاستثمار السابقة، فإن مشروعاً كهذا سيحتاج بالحدود الدنيا إلى كلف استثمارية تقارب 170 مليون دولار سيكون توزيع كلفها على 25 سنة من العمر المقدر للمحطات.

وقبلها، هنالك المحطة الكهروضوئية في حلب الشيخ نجار، التي تم الإعلان عن عقدها في عام 2018. ولم يتم وضع حجر الأساس لها إلا في العام الحالي، وبكلفة 36 مليون يورو، باستطاعة 33 ميغا واط سنوياً، تغطي أقل من 10% من استهلاك الشيخ نجار الكهربائي. لا تتضح الآلية الاستثمارية لمثل هذه المحطات الكهروضوئية التي تخدم جزءاً فقط من حاجات المدن الصناعية، ولكن المستثمرين الخاصين في سورية لن ينتظروا 25 عاماً ليستردوا أموالهم مع ربحها عبر بيع الكهرباء لجهاز الدولة، وستكون أسعار البيع متضمنة معدل ربح مرتفع.

إن مستويات الاستثمار الخاص الأصغر في الطاقة الشمسية المبيعة للدولة، توضح بعضاً من أرباح هذه الاستثمارات.

الاستثمار في الاستهلاك الفردي الألواح نموذجاً

الجانب الآخر من الاستثمار السوري في الطاقات البديلة، هو الاستهلاك الفردي عبر الألواح التي تتركب للاستخدام المنزلي، أو التجاري، عبر شركات محددة تستورد المنظومات ومكوناتها. وهذه لا توجد إحصائيات دقيقة عن عددها، ولكنها عملياً تغطي جزءاً، وليس كل الاستخدام المنزلي. وكلفها أيضاً مرتفعة بشكل كبير، فعملياً تحتاج اليوم إلى ما يقارب 800 دولار، وحوالي 2,4 مليوني ليرة للحصول على ألواح لإنارة المنزل بالليل، وتشغيل أجهزة كهربائية لا تشمل البراد أو الغسالة أو غيرها من الأجهزة الضرورية للاستهلاك اليومي. إن مثل هذه المنظومات الصغيرة المستوردة

مستثمرون يحصلون على آجار من الدولة

إن مثل هذا الاستثمار الصغير في توليد الطاقة الشمسية يجري في سورية، ولكن بمعدلات قليلة جداً. فحتى العام الماضي كان هنالك حوالي 50 مشروعاً خاصاً صغيراً لتوليد الطاقة الشمسية قرب المحطات الكهربائية العامة، أنتج ما لا يزيد عن 11-17 ميغا واط، وهي لا تشكل إلا نسبة تقارب نصف بالمئة من الإنتاج العام للكهرباء. ووفق أدنى شريحة للاستهلاك المنزلي في الدورة البالغة: 600 كيلو واط، فإن هذه الكميات تكفي لتأمين الكهرباء المنزلية الكاملة لـ 3 منازل سنوياً فقط! أي إننا لا نزال بعيدين جداً عن تحوّل الطاقة

خلاصة

إن الحديث عن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في سورية خيار بديل، هو بيع جديد للأوهام... وإيحاء بالحلول. فالطاقة الشمسية ستكون حكماً استثماراً أساسياً في مستقبل البلاد عندما تلم شملها وتحتاج لاستثمار كل طاقاتها، ولكن هذا الاستثمار الذي سيتطلب مليارات الدولارات لا قدرة لحكومة الواقع الحالي على القيام به، ولن تجد في الأفق الدولي والإقليمي مستثمرين لإنشاء مشروعات كبرى كما جرى في مصر حيث اشتركت 39 مؤسسة وجهة استثمارية لتمويل 3,4 مليار دولار.

الحديث عن الطاقة الشمسية كبديل كهربائي، قد يكون مفيداً للتسويق لبعض الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة التي ستكلف جهاز الدولة أموالاً كبيرة لإنتاج جزء لا يذكر من حاجات الطاقة الإجمالية... وحتى اليوم ينتج بالطاقة الشمسية أقل من 0,5% من الإنتاج الكهربائي، ومقابل أجور مرتفعة جداً للمستثمرين، وحتى مع المشاريع الواعدة في عذرا وحسبا إن تمت، فإن مساهمة الطاقة الشمسية ستصبح 6% من الإجمالي.

الاستثمار الأهم الذي يلائم طبيعة قطاع المال والأعمال في سورية، هو استيراد منظومات التوليد الشمسية وبيعها للمستهلكين بأرباح هامة، حيث إن تركيبها يعني دفع الأسرة فاتورة كهرباء بمقدار 16 ألف ليرة في الدورة، لمدة 25 عاماً... لقاء إنارة وأدنى الحاجات الكهربائية.



الدخان وصراع الاستحواذ على الأرباح الفلكية..



ضمن سلسلة التخطيطات لزيادة الأسعار التي لامست جميع المنتجات والسلع المحلية والمستوردة في سورية عموماً، طال الرفع السعري السجائر بجميع أنواعها، المحلية والمستوردة والمهربة.

■ داريت السكري

ففي كل يوم يستيقظ مدخنو السجائر على خبر ارتفاع سعري «مسبوق» بالطبع، في أسعار الدخان الوطني «الحمراء» والدخان المستورد والمهرب بجميع أنواعه، إضافة لانقطاع عدة أصناف منه، كانت قد انتشرت بشكل كبير مؤخراً.

■ سوق سوداء للسجائر

أسعار السجائر المتغيرة دائماً - تخلق عالياً مقارنة مع الارتفاع الأخير الذي شهدناه، فالتجار يقومون بالتسعير كما يقال «على هواهم» لتحقيق مكاسبهم الربحية أضعافاً مضاعفة، والدليل على ذلك: أن السعر قد يختلف على علبة السجائر المستوردة بحدود الـ 1000 ليرة كمال، وأحياناً أعلى من ذلك، ومن هنا نرى أن للسجائر سوقاً سوداء متحكم بها بجميع أنواعها الموجودة في الأسواق.

■ مليارات من الربح

على الرغم من أن التدخين والسجائر ليست من الأساسيات وتعتبر من الكماليات أو من الرفاهية، وبالرغم من أنها تعتبر ضارة واستهلاكاً مميئاً «جسدياً»، إلا أنها تعتبر مادة أساسية يومية بالنسبة لعدد كبير من

■ المواطنين - كباراً وشباباً.

فبحسبة بسيطة لاستهلاك نوع وطني مثلاً «حيث يعتبر أنه أرخص الأنواع الموجودة» الحمراء القصيرة سعرها اليوم 1000 ليرة، استهلاك علبة سجائر واحدة يومياً يعني حاجة إلى 30 ألف ليرة شهرياً بالحد الأدنى للمدخن الواحد، مع التنويه أن الدخان الوطني «الحمراء» طويلة وقصيرة» لم تعد أسعارها الرسمية معروفة، فالقصيرة تباع الآن بحدود 1000 ليرة، بينما الطويلة تباع بحدود 1300 ليرة، بعد أن تم احتكار بيعها عبر شبكات السوق السوداء على إثر الأزمة السابقة التي طالت الدخان الوطني، ولذا فإن الأرباح التي تجني من الدخان «الأدنى سعراً» من كافة أصناف السجائر الموجودة» هي بالمليارات، وحتماً لصالح بعض المحتكرين والناهبين سنوياً.

فعلبة الدخان التي أصبحت تبيع بحدود 1000 ليرة اليوم في ظل الأزمة، المفتعلة أو غير المفتعلة، وبحال كان هناك مليون مدخن فقط، فهذا يعني أن هناك مبالغ يومية مليار ليرة، ولكم أن تحسبوا ما يمكن أن تجنيه شبكات الدخان من مبالغ سنوية كبيرة، تلهث وراءها الحيتان وتتصارع من أجلها!

■ السجائر وصراع الاحتكار

لا تزال مشكلة فقدان بعض أنواع الدخان في الأسواق قائمة حتى يومنا هذا، ولكن

فالارتفاع بالأسعار قد فاق استيعاب القدرة العقلية، والأمر قد خرج من تحت السيطرة إلى الاحتكار الكبير، دون وجود أية مبررات أو عوامل لتلك الارتفاعات السعرية، فالاحتكار أصبح هو المتسيد، وهو من يفرض إيقاعه السعري على أنواع الدخان المتوفرة بجميع أنواعه. وكل ما جرى ويجري على مستوى أزمة الدخان الحالية عزاًها البعض إلى نوع من أنواع الصراع على السوق والتحكم فيه، فجميع النزاعات التي يمكن أن تنساق غير ذلك تعتبر في غير محلها، ولعل التكاثر على الاستحواذ على الأرباح المليارية الفلكية سبباً مباشراً في هذا الصراع، لكنه دائماً وأبداً على حساب المواطن، ومن جيبه!

الجديد بالموضوع هو تزايد الأنواع المفقودة بالإضافة إلى الزيادة السعرية المفرطة وغير المستقرة لها، والتي تختلف من مكان إلى آخر في حال وجدت بالتأكيد. عادةً ما تكون هناك علاقة تناسبية بين ارتفاع سعر الدخان المستورد أو المهرب ارتباطاً بسعر صرف الدولار، فالمدخنون اعتادوا على ربط ارتفاع سعر «باكيت الدخان» بالدولار، أما اليوم فلا علاقة تناسبية ولا حتى طردية بين الارتفاع المفرط بسعر الدخان الوطني والمستورد وبين سعر الدولار في السوق السوداء. فقد تضاعف سعر الدخان في السوق عدة مرات بما لا يتوافق مع كل ما يمكن أن يقال عن ارتفاع لسعر الصرف، سواء الرسمي أو الموازي!

علبة الدخان تربح 1000 ليرة وبحال هناك مليون مدخن فهذا يعني مبالغ يومية مليار ليرة ولكم أن تحسبوا ما تجنيه شبكات الدخان من مبالغ تلهث وراءها الحيتان!

المتقاعدون.. 1000 ليرة يومياً فقط!



■ 38 ألف ليرة شهرياً

بغض النظر عن بعض الأرقام الكبيرة المذكورة أعلاه، سواء كانت بما يتعلق بالمبالغ المليارية الإجمالية لما تنفقها المؤسسة سنوياً، أو كانت على مستوى الحد الأدنى والأعلى للأجور لدى المؤسسة، فقد كانت الترجمة الرقمية للحديث أعلاه بما يخص المتقاعدين، أن وسطي الزيادة التي سيتقاضاها كل متقاعد هي بحدود 10,835 ليرة، وأية زيادة مهولة تلك؟! وبأن وسطي أجر كل متقاعد، بعد الزيادة الأخيرة، سيصبح بحدود 38,699 ليرة، بعد أن كان وسطي أجر كل من هؤلاء بحدود 27,863 ليرة قبل ذلك!

أي أن كل متقاعد، أو أسرة متقاعد متوفى، يجب أن يكتفي بمصروف يومي لا يتجاوز 1,289 ليرة فقط لا غير!

■ كرامة الشيخوخة المهذورة

من المفروغ منه، أن هذا الأجر الشهري الهزيل غير كاف لتغطية نفقات الطبابة والعلاج لكل من هؤلاء المتقاعدين كأفراد، فكيف ببقية النفقات على متطلبات

قدر المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2021/7/18، أن أكثر من 7 مليارات ليرة تكلفة زيادة رواتب المتقاعدين المسجلين في المؤسسة حسب مرسوم زيادة الرواتب التي زادها 40% للمتقاعدين، مشيراً إلى أن المؤسسة تدفع شهرياً للمتقاعدين 18 مليار ليرة، وبعد الزيادة فإنه من المتوقع أن تدفع المؤسسة نحو 25 مليار ليرة، وكشف أن 646 ألف متقاعد مسجلون في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

■ سوسن عجيب

وأصدرت المؤسسة كتاباً عممه على فروعها في المحافظات تضمن رفع الحدود الدنيا للأجور إلى 71,515 ليرة حسب ما ينص عليه المرسوم الخاص الأخير الخاص بزيادة الرواتب والأجور ورفع الحد الأعلى للأجور إلى 120,360 ليرة، أي ما يعادل عشرة أمثال سقف الفئة الأولى الوارد في جدول الأجور الملحقه بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة.

على الأجور التي يتقاضاها هؤلاء المتقاعدين، أو ورثتهم بعد وفاتهم، بحيث لا تقل عنها، برغم ضالتها هي الأخرى، حيث بالكاد تغطي احتياجات بضعة أيام في الشهر فقط؟ وأين كرامة الشيخوخة، وأين الدولة من واجباتها تجاه هذه الشريحة الكبيرة نسبياً، بعد أن أفنت زهرة شبابها في العمل؟!

عامل الزمن، مع تكاثر الأمراض التي تصيب الشيخوخة بشكل طبيعي، ناهيك عن بعض الأمراض المزمنة التي تترافق مع التقدم بالعمر، وكذلك هي الحال بالنسبة للمتقاعدين الذين يتقاضون أجورهم من مؤسسة التأمين والمعاشات. فهل من الكبار أن تتم المطالبة مثلاً أن يطبق الحد الأدنى للأجور

الحياة اليومية والشهرية، من غذاء وفواتير الماء والكهرباء والهاتف، وغيرها من النفقات الضرورية الكثيرة على الاحتياجات الأخرى؟! فهذا واقع الأجور التي يتقاضاها المتقاعدون من مؤسسة التأمينات الاجتماعية، بعد أن أفنى كل منهم عمره في عمله، باذلاً جهده وإمكاناته فيه، وأصبح في حال يرثى لها بفعل

تجويع مع سبق الإصرار..



مشكلة رغيف الخبز لم تصل إلى نهايتها مع المسؤولين الرسميين عنه على ما يبدو، فالأمر بما يخص القرارات الصادرة باسمه، وتحت عنوان «إيصال الدعم لمستحقيه» لم يعد بالإمكان اعتبارها تخبطاً أو عشوائية وارتجلاً، على الرغم من تناقضها في بعض الأحيان، فقد بات من الواضح أن المستهدف من الإجراءات لم يعد «الدعم» بذاته، بل المواطن نفسه، ودفعه نحو الجوع والعوز الغذائي أكثر فأكثر!

■ سمير علي

وصولاً إلى مرحلة العوز لرغيف الخبز، وبالتالي، الجوع للطبقات المعمة، التي لا إمكانية لديها للاعتماد على البدائل، سواء كانت باللجوء إلى السوق السوداء على الرغيف «المدعوم»، التي ما زالت شبكاتنا تسرح وتمرح فارضة وجودها وأسعارها الاحتكارية على المضطرين، أو من خلال اللجوء إلى الخبز السياحي بأسعاره الكاوية.

إجراءات تطفيشية..

الإجراءات التي طالت الدعم تخفيضاً خلال السنوات السابقة على رغيف الخبز، كانت كثيرة ومتتالية دون توقف، وخاصة خلال الأشهر القليلة الماضية من هذا العام. فمنها ما كان على شكل رفع سعري مباشر لكل ربطة، ومنها ما كان من خلال تخفيض وزن الربطة وتقليل عدد الأرزفة فيها، ومنها ما كان على مستوى تخفيض المخصصات لكل أسرة وفرد فيها، وكل من هذه الإجراءات سبقها الكثير من التهليل والترويج عن «فوائدها»، وما تحققة من «وفر»، والكثير الكثير عن الحديث عن «إيصال الدعم لمستحقيه!». والغائب الحاضر على مستوى تخفيض الدعم أيضاً، هو واقع المواصفة والجودة، التي أصبحت أكثر تردياً مما سبق بكثير، فسوء وتردي المواصفة هي نموذج تطفيشي لاستهلاك رغيف الخبز «المدعوم» بشكل غير مباشر رسمياً، لكنه معروف ومذكر ومسكوت عنه من قبل القائمين عليه والمسؤولين عنه. وعلى المستوى العملي، لم يحصد المواطن أية فوائد من كل تلك الإجراءات المتخذة رسمياً، بل على العكس زادت عليه الأعباء

الخاصة، وليس أدل على ذلك من شبكات السوق السوداء التي تعمل أمام المخابز والأفران حتى تاريخه، وعلى مرأى ومسمع كل من له أذان، وكل من له عيون، باستثناء الجهات الرسمية التي عمت أبصارها وصمت أذانها عنها! والسؤال الذي يفرض نفسه: ألم يصدر القرار بناءً على دراسات وإحصاءات، أم إنه كان ارتجالياً؟ وهل إعادة النظر بالكمية المخصصة لكل فرد كانت بناءً على دراسات جديدة، أم إنها نوع من أنواع الاحتواء، بحيث يبدو تحديد كمية الاستهلاك ووضع سقف لها أمراً مفروغاً منه؟ بجميع الأحوال، من الواضح أن سيرورة تخفيض الدعم على رغيف الخبز مستمرة بجميع أشكالها، ومن المفروغ منه أن المتضررين من ذلك، المقرون والمعدوم والجائعون، يتم دفعهم رويداً رويداً نحو المزيد من العوز والجوع!

نحو الجوع سر..

يُشار إلى أن القرار الصادر وزارياً يتضمن تخصيص كل فرد بربطة خبز كل ثلاثة أيام، أي أقل من رغيف لكل وجبة طعام، بينما أصبحت الكمية بعد تصريح الوزير أعلاه بواقع رغيف خبز لكل وجبة طعام! لكن لم يصدر أي تعديل للقرار بشكل رسمي حتى الآن! وربما غفلت الدراسات الرسمية الوزارية أن الغالبية من الفقيرين أصبحت وجباتهم الغذائية مقتصرة على رغيف الخبز فقط لا غير، وربما بحالات استثنائية يكون بجانبه بعض «الإدام» غير المغذي، في ظل تراجع سلة الاستهلاك الغذائي إلى الحدود الدنيا، وإلى درجة العوز الغذائي والجوع! على الجانب الآخر، لم يتم لحظ أي إجراء بما يخص شبكات الفساد التي ما زالت تعمل بعنق رغيف الخبز ومكوناته، مستفيدة من كل إجراء وقرار، ومُجبرة فوائده لحساباتها

غفلت الدراسات
أن الغالبية من
المفقيرين أصبحت
وجباتهم الغذائية
مقتصرة على
رغيف الخبز فقط
في ظل تراجع سلة
الاستهلاك الغذائي
لدرجة العوز الغذائي
والجوع!

الضرائب الرومانية وديمقراطية الجوع في سورية!

«عثمانية الأصل والمصدر» المفروضة على الناس ظلاماً وفساداً ... إلخ. إنها ديمقراطية الجوع المفروضة على الناس، ديمقراطية الأغنياء، ديمقراطية الفساد الكبير. إذا ما تحدثنا عن مدينة مثل: دمشق على سبيل المثال، فقد تحولت هذه المدينة إلى سجن استعلاكي كبير. حيث لا يوجد خيار أمام المواطن سوى اختيار شكل ديمقراطية الجوع التي ستطحنه أكثر. ولا يوجد خيار سوى الخضوع للاستهلاك المروج والممسوق له، كالخضوع لنمط «شارع الأكل وأخواته».

عشرات القرون. لذلك أصبحنا اليوم نرى ضرائب عجيبة غريبة: جمركة الموبايل أو تفعيل الشريحة، التي تتقاضى شركات اتصالات خاصة العمولات عليها، وليس «لسواد عيون الاقتصاد الوطني». وهناك ضرائب أخرى يتحملها المواطن دون أن تسمى ضريبة، وليس لها سجل رسمي بين الضرائب، ولكنها ضرائب يجري دفعها. ومنها: ضريبة فقدان الموظفين لحقوق التأمين الصحي، وضريبة اللجوء إلى السوق السوداء على المشتقات النفطية والخبز و.. وحتى الدخان. ونضيف إليها، ضريبة الرشاوى ومسارب الفساد شبه المقنونة، وضرائب ارتفاعات الأسعار الدورية على المواد الضرورية، كالغذاء والخدمات العامة كالصحة. وكذلك الضرائب الرسمية الأخرى، ومنها: الانترنت والتعليم والقضاء والاتصالات و.. ومختلف الإتاوات



والحيوان، والحي والميت. وفي سورية اليوم، يتشاطر القائمون على السياسات بفرض الضرائب والرسوم على كل ما يمكن فرض ضريبة عليه، للحصول على مزيد من الاستنزاف لجيب المواطن السوري الفقير، وبالتالي، المزيد من النهب في طريقة أشبه بطريقة الضرائب الرومانية قبل

الخيالة والفرسان الرومان إلى بيت ما، ويفرضون ضريبة الرأس «على الإنسان والحيوان»، وضريبة الميت والقبر، وضريبة الأثاث، وضريبة البناء، وضريبة الحصاد، وضريبة الحرب، وضريبة الوالي أو الحاكم الروماني إلخ. أية ضريبة على كل شيء موجود في ذلك الوقت، ولم يستثنوا الإنسان

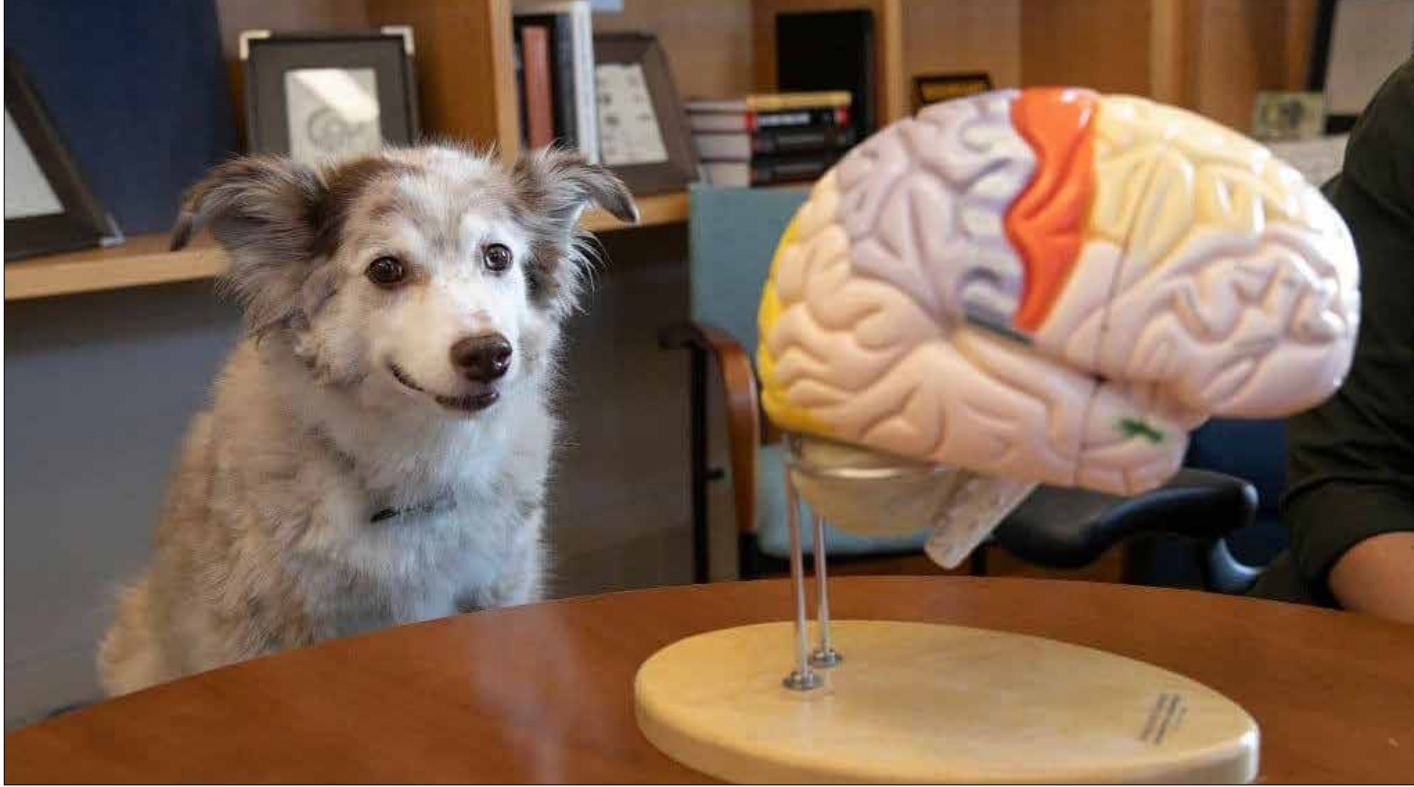
■ مراسل قاسيون

في أيام روما الإمبراطورية، أي قبل عشرات القرون، كان جهاز الدولة الإمبراطوري والعبودي يفرض الضرائب على الناس، ومن هم في القاع بالطريقة التالية: يدخل جبابة الضرائب ومعهم

ما هو الفرق بين الضرائب أيام روما الإمبراطورية، والضرائب السورية اليوم؟ مقارنة بسيطة تعطينا جواباً شافياً لصورة ديمقراطية الجوع.

«الدماغ ليس عضواً بيولوجياً»

مقابلة مع البروفسور كونستانتين أنوخين



أجرت صحيفة الشبيبة الشيوعية في موسكو «موسكوفيسكي كومسوليتس» مقابلة، في 6 تموز 2021، مع عالم البيولوجيا العصبية البروفسور كونستانتين أنوخين، حول المستجدات العلمية في فهم الوعي والذاكرة وعمل الدماغ. أنوخين هو عضو أكاديمية الروسية للعلوم، مدير معهد الأبحاث المتقدمة للدماغ، جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية، ورئيس مختبر البيولوجيا العصبية للذاكرة في معهد أبحاث علم وظائف الأعضاء الطبيعي، وقد كرس أكثر من 30 عاماً لدراسة آليات الذاكرة والوعي - حاورته ناتاليا فيدينيفا، رئيسة تحرير القسم العلمي في الصحيفة المذكورة. وفيما يلي تعريب تلخيصي لأبرز ما ورد في هذه المقابلة.

■ كونستانتين أنوخين
تعريب وإعداد: قاسيون

● - كونستانتين فلاديميروفيتش، لقد حاول كثيرون عبر قرون عديدة فهم الوعي أو الروح... أنت تقوم بتشريح هذه المفاهيم بطريقتك الخاصة، من وجهة نظر بيولوجية عصبية بحتة. فما الذي تعتقد أنه السر الذي يختفي وراءها؟

- أولاً بالنسبة لـ«الروح»، هذا المفهوم له معنيان: المعتقدات الدينية تعتبره جوهرًا خالداً غير مادي، بعضها يعتبر جميع الأجسام حتى الجماد تملك روحاً، وأخرى تقصرها على الأحياء، وثالثة على الحيوانات فقط دون النباتات، ورابعة، تقول: الروح لدى الإنسان فقط وخالدة... أما المعنى الثاني، العلمي فيتوافق فيه مفهوم الروح بمعنى ما مع مفهوم «أنا» الإنسان، معرفتها، شخصية الشخص، وهذا برأيي أهم الأشياء التي يمكن لعلم الدماغ أن يثير البشرية به. فيما يخص الدماغ، لقد قلت: إننا ندرسه حصرياً من وجهة نظر عصبية بيولوجية، ومع أن هذا القول يبدو علمياً جداً، لكن هذا خطأ جوهري، فالدماغ في الحقيقة ليس عضواً بيولوجياً... مهما بدا هذا الكلام غريباً أو مفارقة أو تناقضاً، ولكن من خلال فهم معنى هذا الحكم يمكن الطريق لمعرفة الطبيعة الحقيقية للروح والوعي.

● إذا لم يكن الدماغ عضواً بيولوجياً، فما هو إذاً؟

الدماغ عضو يخضع للقوانين البيولوجية، لكن جوهره الحقيقي لا يمكن في ذلك على الإطلاق. في الواقع، الدماغ هو عضو إدراكي، أي عضو عقلي. وهذا بالفعل شكل مختلف تماماً من تنظيم المادة، لفهمه يحتاج المرء إلى مبادئ لم يتم تدريسها لعالم الأحياء. لكن الصعوبة تكمن في عدم تعليمهم لطبيب نفساني أيضاً. يقدم علم الأعصاب الحديث لهذا الاختصاصي وعاءً لا يوجد فيه مكان مناسب لتوضع فيه قوانين النفس. في فلسفة العقل، يطلق على هذا الموقف مصطلح «الفجوة التفسيرية».

أما كيف يمكننا التغلب على هذه الفجوة؟ لقد كرست أبحاثي في السنوات الأخيرة لحل هذه المشكلة بالذات: سد الفجوة بين النفس والدماغ، ورفع مبادئ بنية وعمل الدماغ من المستوى التشريحي والفيزيولوجي البحت إلى مستوى معرفي أعلى. إن مفهوم «الورم المعرفي» «كوغنيتوما» *cognitoma* الذي

اقترحته لالتقاط هذا الجوهر الرفيع المستوى للدماغ، بالإضافة إلى نظرية جديدة للدماغ «نظرية الشبكات العصبية الفائقة» *neural hypernets*، يهدفان بالكامل إلى هذه الغاية.

● حدثنا عن نظريتك «التشبيك الفائق للدماغ» نظرية الشبكات العصبية التي طورتها «نظرية الشبكات الفائقة للدماغ» هي محاولة لرؤية مثل هذه البنية التي توحّد الخلايا العصبية الفردية. باختصار، تصف أي دماغ بأنه شبكة عصبية فائقة تكون فيها العقد بدورها شبكات فرعية عصبية، مجموعات من الخلايا العصبية منتشرة في جميع أنحاء الدماغ، ولكنها متصلة بنشاط مشترك. من الناحية النظرية، تسمى هذه المجموعات بالـ «مجموعات المعرفة»، لأن كلاً منها جزء لا يتجزأ من معرفتنا، وتجربتنا المعرفية، وهي ذرة من «أنا» لدينا تشكلت في سياق التطور الفردي. في مثل هذه المجموعات المعرفية، لا يتم تخزين كل آثار علاقاتنا مع العالم الخارجي فحسب، بل ومع العالم الداخلي، ومع المجموعات الأخرى في هذه الشبكة الفائقة. الروابط «المتصلة» بين المجموعات هي خلايا عصبية يتم تضمينها في الوقت نفسه في مجموعتين معرفيتين، وهذا يسمح لشبكتنا الفائقة بالوصول على ارتباط هائل ومعقد... وهذه الشبكة العصبية العملاقة تنمو في البداية بوتيرة هائلة في الطفولة، ولكنها تستمر بعد ذلك، حتى آخر لحظة في الحياة، ويتم تشكيل روابط جديدة، وتملأ شخصيتنا بالانطباعات والمعرفة والذكريات الجديدة. هذا وصف آخر للشبكة العصبية الفائقة، «الورم المعرفي» إنه كتلة ضخمة من الذاكرة.

● هلّا حدثنا عن عملك حول دراسة اليات الذاكرة

ما أقلقتني حوالي العام 1985 هي كيفية دمج التجربة الذاتية في ذاكرتنا، وتخزينها لعقود، وغالباً طوال حياتنا. من الواضح أن الخلايا العصبية «تتذكر» بهذه الحالة. ولكن كيف تكون الخلايا العصبية التي «رأت» سلحفاة لأول مرة في مرحلة الطفولة المبكرة قادرة

على تخزين هذه الصورة حتى الشيخوخة؟ رغم أن جميع جزيئات هذه الخلايا مرتّ بالعديد من دورات التجديد خلال هذا الوقت! يمكنها تخزين آثار هذه التأثيرات بمساعدة الجينوم، الجزيئات المعلوماتية الكبيرة المخزنة في الخلية طوال الحياة. لكن لم يكن واضحاً أي الجينات تشارك بهذا، وقد كلفت نفسي بمهمة العثور عليها. بعد الكثير من التجارب والخطأ، تمكنت أنا وزملائي من معهد علم الوراثة الجزيئية ومعهد البيولوجيا الجزيئية التابع لأكاديمية العلوم الروسية من العثور على مثل هذه الجينات. في ذلك الوقت كانت معروفة باسم «الجينات الورمية الأولية» *cellular protooncogenes*. وبعد ذلك بقليل حصلت على اسمها المستخدم الآن «الجينات المبكرة الفورية» *immediate early genes*. يتم تشغيل هذه الجينات في الخلايا العصبية لدماغ البالغين عندما يتذكرون معلومات جديدة. هذه إشارة للجينوم تقول له: «ما يحدث الآن مهم - تذكر هذا!»، بغض النظر عن محتوى المعلومات، في خلية واحدة من القشرة، سيكون شكل سيرة لعبة هو ما جذب انتباه الطفل، وفي خلية أخرى، الصوت الذي أصدرته السيارة، وفي خلية ثالثة، حركات السيارة. ولكن في كل مرة تتذكر الخلايا العصبية شيئاً جديداً، تومض هذه الإشارة في نواتها، ويتم إطلاق العمليات في الجينوم الخاص بها، والتي تؤدي إلى تأجيل مسار الذاكرة. فم بمقاطعة هذا الرابط الدقيق، بتعطيل عمل جين واحد حرفياً، وسيفقد الدماغ القدرة على تذكر شيء ما لفترة طويلة.

● كيف استطعتم تظهير العملية بشكل مرئي؟

استخدمنا مجسّات جزيئية خاصة تكتشف تنشيط الجينات المبكرة الفورية في الخلايا العصبية للحيوان. من خلال انفجار نشاطها أثناء اكتساب تجربة جديدة، يمكن «تصوير» تتبع الذاكرة في الدماغ... ولكن كان من الضروري أيضاً تعلم «تحميض» مثل هذه الصور. فقمنا بتطوير تركيبات كيميائية خاصة تظهر دماغ الحيوان شفافاً تماماً، مع الحفاظ

على «توهج» الخلايا العصبية المميزة بمسبار جزيئي. وأخيراً، بالتعاون مع علماء الفيزياء الآخرين، أنشأنا أدوات جديدة للفحص المجهرى لمثل هذا الدماغ الشفاف، مما جعل من الممكن في النهاية الحصول على صورة ثلاثية الأبعاد لبصمة الذاكرة الخلوية.

● بدراسة تكوين العقل الطبيعي، قد نتعلم كيفية تكوين عقل اصطناعي؟

نعم، لقد غدّى هذا المسار دائماً تطور الذكاء الاصطناعي. حالياً، يعمل فريق كبير من العلماء من جامعة موسكو الحكومية، ومعهد النشاط العصبي العالي وعلم وظائف الأعصاب التابع لأكاديمية العلوم الروسية، ومعهد الرياضيات الحاسوبية الذي يحمل اسم مارشوك، على مشروع «الدماغ والمعلومات: من الذكاء الطبيعي إلى الاصطناعي». هدفه إنشاء طرق وأساليب جديدة لفهم ما هو العنصر الأساسي في الدماغ، ما هو الجزء الواحد من المعلومات المعرفية «البيت *bit*»، وتعلم كيفية قياس هذه البُنى «المجموعات المعرفية». وترجمة هذه المعرفة الذاتية إلى معادل كمي. ولاتخاذ الخطوة الأساسية التالية في تطوير الذكاء الاصطناعي، ليس من الضروري على الإطلاق نسخ الذكاء البشري بادئ ذي بدء، نحن بحاجة إلى مبادئ عامة يكتسب بها أي دماغ معرفته الفردية، حتى ولو دماغ فأر. حتى الآن، لا يمتلك أي من أنظمة الذكاء الاصطناعي الأكثر تقدماً مثل هذه القدرات، حتى على مستوى الفأر.

● أتساءل: ماذا يحدث بعد الموت؟

الشبكة العصبية الفائقة في الدماغ، هذا الهيكل، إذا لم يكن موجوداً، فلن يكون هناك مكان لتجري فيه العمليات العقلية. الوعي هو أحد هذه العمليات العقلية. إنه الريح التي تهب في شوارع مدينة العقل. من دون المدينة، في السهوب، لن تشكل الرياح تياراتها. تقول النظرية إنه عندما تنهار «المدينة» نختفي... بالنظر إلى ما يعرفه العلم عن الدماغ اليوم، فإن الأمر لا يستحق وضع خطط لما بعد الموت.

«السيّل الشمالي-2» هزيمة أمريكية أخرى



الولايات المتحدة، معتبراً أن إدارته استطاعت عرقلة المشروع والضغط على ألمانيا بسببه، بينما قام بايدن بتمرير «أكبر خط أنابيب في العالم يمتد من روسيا إلى ألمانيا» بطرف أسبوعين على حد تعبيره، في حين أن إدارة بايدن قامت بتوقيف خط الأنابيب الأمريكي Keystone XL.

وفي أوكرانيا اشتدت المعارضة على الرئيس زيلينسكي وتحديداً من قبل الحزب الأوكراني «القاعدة المعارضة من أجل الحياة» مطالبين إياه بالاستقالة، وجاء في بيان صدر عنه «يجب على زيلينسكي وحكومته الاستقالة بعد الإعلان عن الاتفاقية الألمانية الأمريكية حول «السيّل الشمالي-2» بسبب فقدانهم لأصول الطاقة الأوكرانية الرئيسية، وكذلك الخسائر الاقتصادية الهائلة والطويلة الأجل، وتدمير قدرة الترانزيت لبلادنا. ونطالب بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة».

وفي بولندا ذات الأمر، حيث اعتبر نائب البرلمان والمعارض ياتسيك بروتاس بأن هذه الاتفاقية تعني فشل الدبلوماسية البولندية، قائلاً «إن دوافرنا الدبلوماسية لم تعرف ما الذي يحدث حول هذه القضية المهمة جداً بالنسبة لبولندا. ولا نسمع عن أية أعمال من جانب نائب رئيس الوزراء «ياروسلاف كاتشينسكي» المسؤول عن أمن بلادنا، بما في ذلك أمن الطاقة». لابد من الإشارة إلى أن هذه الموافقة الأمريكية جاءت بعد القمة التي جمعت بوتين وبايدن في الشهر الماضي، وهي إحدى مفرزاته... بطبيعة الحال لن ينتهي الصراع حول السيّل الشمالي-2 عند هذا الحد، فلا تزال هناك ضغوط ومساومات حول موعد بدء الضخ فيه، بالإضافة إلى الكمية التي سيجري ضخها، إلا أن ما جرى يُعد خطوة كبيرة، وهو انتصار روسي ألماني على أمريكا.

عام 2024 بالتوازي مع بدء الضخ في السيّل الشمالي-2، ليكون أحد أهداف مساعي تحريض الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا بوجه روسيا هو ضرب العلاقات تماماً بما يؤدي إلى عدم التمديد.

اتفاق ميركل-بايدن

قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، صراحةً بانعدام جدوى العقوبات الأمريكية المفروضة على السيّل الشمالي-2، وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن: إن إيقاف بناء الأنابيب أمرٌ مستحيل، حيث اكتمل بنسبة 99%، وهي تصريحات أقل ما يقال عنها بأنها «إعلان هزيمة» حول هذا الملف.

تمت التسوية الألمانية-الأمريكية بتوقيف العقوبات المفروضة على المشروع، والموافقة الأمريكية عليه، باشرط إعادة فرضها من قبل أمريكا وألمانيا نفسها على حد سواء في حال مارست روسيا ضغطاً سياسياً وعدائياً على أوروبا وأوكرانيا من خلاله، إضافة إلى تعهد ميركل بحث روسيا على تمديد اتفاقية الغاز مع أوكرانيا بما يضمن مصالحها، ودعمها بالانتقال إلى الطاقة الخضراء.

رداً على هذه الاتهامات، أكد الجانب الروسي عبر المتحدث باسم رئاسته، ديمتري بيسكوف، بأن مزاعم استخدام روسيا لموارد الطاقة كأداة للضغط على كييف أمرٌ غير صحيح ومرفوض، وخلال اتصال هاتفي بين بوتين وميركل لم ينف الرئيس الروسي إمكانية تمديد اتفاقية الغاز مع أوكرانيا، إلا أنه لم يؤكد هذا الوقت، واصفاً الأمر بأنه «ممكن» فقط.

ردود الفعل

شكل الرضوخ الأمريكي صفقة لكل حلفائه، وقد تصدر دونالد ترامب حملة التصعيد على إدارة بايدن داخل

بناء الأنابيب بنسبة 98% وفقاً لشركة Nord Stream AG، وأنه من المزمع إتمام بنائه بشكل كامل في شهر آب.

المشكلات والتخوفات

بالحسابات الاقتصادية لألمانيا ودول الجوار حولها، يُعد الغاز الروسي أفضل نوعاً وأرخص سعراً من الغاز المستورد أمريكياً، ورغم أهمية هذا الجانب بالطبع، إلا أن الأمر يتعدى الموضوع التجاري وحده نحو السياسي والجيوستراتيجي بطبيعة الحال، فاستيراد الطاقة لأكثر دولة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي من خصم حلف الشمال الأطلسي الأساسي، روسيا، يعد خرقاً استراتيجياً، فهو انزياح ألماني-ومن بعده أوروبي- نحو توسيع العلاقات مع روسيا والشرق عموماً، وبأتي هذا الانزياح وسط الأزمة الرأسمالية العالمية، وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وضعف قدرتها على «ضبط» حلفائها وسلوكهم، قال ترامب لميركل في عام 2019 صراحةً، بأن الولايات المتحدة تقوم بحماية ألمانيا وتتكلف عليها مليارات الدولارات، بينما تقوم ألمانيا عبر هذا المشروع بإعطاء مليارات ومليارات أخرى لروسيا.

من جهة أخرى، وجدت تخوفات من أن «السيّل الشمالي-2» سيكون بديلاً عن اتفاقية توريد الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا وفقاً لاتفاقية سارية بين شركتي غازبروم الروسية ونفط وغاز أوكرانيا والذي سينتهي عقدها في عام 2024، والإضرار بمصالحها، ليجري استثمار هذا الأمر بتحريض أوكرانيا، وما تحتويه من نزاع داخلي وصراع مع روسيا حول القرم ودونباس ولوغانسك للضغط على موسكو... إلا أن التخوفات الأمريكية بالعمق منها- خلف كلامها الإعلامي بدفاعها عن المصالح الاقتصادية الأوكرانية- هو بالتحديد تمديد الاتفاق السابق في

أعلن يوم الثلاثاء 20 تموز عن توصيل المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الأمريكي جو بايدن إلى اتفاق حول خط الغاز المسال من روسيا إلى ألمانيا «السيّل الشمالي-2» بتجميد العقوبات الأمريكية المفروضة عليه، والموافقة على استكمالها مقابل بضعة شروط أمريكية تتعلق بأمن أوكرانيا والدول الأوروبية، وسط انتقادات كبيرة لواشنطن من قبل حلفائها، وكأنه بالأمر الغريب وسط عالم تتراجع به الولايات المتحدة كل يوم وتضعف.

■ هلاذ سعد

لمحة سريعة

طُرحت فكرة توسيع خط الغاز المسال من روسيا إلى ألمانيا في عام 2011 من قبل شركة غازبروم الروسية، بمقدار 55 مليار متر مكعب، وبمشروع جرى تقدير قيمته الأولية بـ 11.3 مليار دولار، وفي عام 2015 اتفقت كل من غازبروم الروسية ورويال دوتش شيل الألمانية بالإضافة لـ 4 شركات أخرى على بناء خط الغاز الثاني «السيّل الشمالي-2»، لتبدأ الانتقادات والتخوفات السياسية الأوروبية والأمريكية من هذا المشروع بالظهور تبعاً، وبشكل متصاعد خلال المراحل التالية، في عام 2017 تم توقيع العقود المالية، وفي 2018 أعطت ألمانيا تصريحاً لبدء بناء الأنابيب، بعد هذه الخطوة بدأت التهديدات الأمريكية بفرض العقوبات وتتصاعد وصولاً إلى توقيع الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عام 2019 ورقة دفاع تتضمن عقوبات على المشروع، وجرى توسيعها في وقت لاحق من عام 2020، أدت بمجموعها إلى وضع عراقيل على البناء مع تخوف الشركات من أن تتضرر جراءها، مما أدى إلى توقف عمل بعضاً منها، مثل: شركة Allseas السويسرية خوفاً من العقوبات، بالإضافة إلى ارتفاع بتكلفة المشروع، وصولاً إلى الاتفاق الألماني-الأمريكي الأخير، والذي جاء أساساً بعد اكتمال

لعب أقل وعمل أكثر...



يقول الساهر مايكل
نومسون، بأنّ ألعاب
الفديو مثل الدعاء
أثناء الصلاة: «كلّما
كان أقلّ تحديداً، كان
واعداً أكثر».

أوديت الحسين

يتم عادة الإعلان عن لعبة قبل أعوام من إطلاقها الفعلي، ويتم ذلك في الغالب دون حتى صورة غلاف، أو تقديم فيديو «لمتابعي الألعاب الحديثة: كان الإعلان عن لعبة إله الحرب المتوقع إطلاقها هذا العام مجرد عنوان وخلفية موسيقية». ثم يفيض يوتيوب بالأحاديث والتوقعات، ليشجع مطورو اللعبة الأمر بتسريب بعض الصور للمعلنين والصحفيين.

يدعى هذا الأمر «دورة الدعاية Hype Cycle»، وهي ناجحة لسبب بسيط: اللاعبون يحبونها. يبدو أنّ تخيل اللعبة أمر مشوق بقدر لعبها، فهو يقدّم للاعبين نوعاً من الطمأنينة بأنّ ما ينتظرونه جدير بانتظارهم. كما أنّها طريقة زهيدة الثمن نسبياً لاستطلاع الرغبات والآراء قبل طرح المنتج فيما إن كان هناك مجال للتعديل.

يجعلنا هذا نتساءل عن الأشخاص الذين يطورون ويصممون الألعاب: هل هم كائنات سماوية ودودة تستجيب لأمنياتنا؟ أم أنّهم مجرد أشخاص بنظارات سميكة يكرهون اللعب، ويؤدون عملاً جامداً وحسب؟ حسم الخبر في ألعاب الفيديو جيسون شراير في مقال في بلومبيرغ قائلاً: «مطورو الألعاب ليسوا إلهة. إنّهم بشر، عمال، حالمون يقومون بالصلاة والإثم مثلي ومثلك».

إذاً، هؤلاء العمال، الذين يتم بشكل منهجي القضاء على الفاصل بين وقت فراغهم وعملهم بإجبارهم على العمل لـ 15 ساعة مقابل الجلوس في مكان فيه كرسي هزاز وطاولة بينغ بونغ، والذين يتم فصلهم بثلاث دقائق، وإعادة توظيفهم بثلاث دقائق، ما هو المطلوب منهم فعلاً؟

الجواب المنطقي: إنتاج لعبة ذات شعبية تحقق أرباحاً كبيرة. هذا جواب صحيح، لكنّه ليس الجواب الأصح، وليس الجواب الكامل.

كتب أدورنو وماكس هوركهايمر في

1944: «التسلية في ظلّ الرأسمالية المتأخرة هي إطالة أمد العمل». لاحظ المتخصص بدراسة ألعاب الفيديو ستيفن بول في 2008 بأنّ ألعاب الفيديو الحديثة: «تبدو وكأنّها تطمح إلى محاكاة مسار العمل بذاته». نتعلم قواعد اللعبة وننضبط وفقاً لما تملّيه، بكفاءة. نحن لا نلعب اللعبة، ناهيك عن هزيمتها، نحن نجري العمليات التي طلبتها منّا، مثل موظف مطيع. اللعبة في الحقيقة لم تكن أكثر من مهمة عمل». ألعاب «اللاعب المنفرد» التي تحوي شخصاً يمثلك، وفيها الكثير من الأسلحة والترقية، والمهارات التي يجب اكتسابها بذلك «الجهد الجاد»، والعمليات التي يجب إنفاقها لهذا الغرض، هي تكرار نموذجي للظاهرة التي نعيشها: السوق العمالة. جميع الألعاب المعاصرة تحوي على عناصر تحاكي السوق والعمالة.

لا تقدّم ألعاب الفيديو طرقاً تخيلية حرة للهروب والفوز، بل أوهاماً مضبوطة بقواعد تحاكي مسار العمل المأجور المعاصر. أطلق فيكي أوسترويل على هذا النوع من الألعاب اسم: «محاكاة العمل المثالية»، فهي توزّع المكافآت مقابل جهودنا المنضبطة، وهذه المكافآت هي من تجعل اللعبة أسهل وتسمح لنا بشراء مجموعة من الأغراض داخل اللعبة، والتفاخر أمام الآخرين بإنجازاتنا بمشاركتها معهم على وسائل التواصل الاجتماعي، والاستمرار بالتقدم ضمن مسار منطقي معدّ مسبقاً يوصلنا إلى الهدف. الألعاب شكّل من أشكال الإلهاء، أو ربّما الكلمة الأصح: شكّل من أشكال التعمية. إنّها تعميناً بالأيديولوجية التي تبينها إياها ليس عن عمالتنا، بل عمّا يصاحبها من خيبة وتقلّب ولا مساواة وقسوة وظلم.

صاغت الصحفية سيسيليا دي. أناستازيو الأمر بأفضل ما يكون: «يستخدم العمال ألعاب الفيديو لتحريك أشباح عمالتهم اليومية». يقضي سائق

شاحنة عطلة أسبوعه وهو يقود شاحنة افتراضية ليوصل شحنة يحصل مقابلها على هدية لم يحصل عليها أثناء عمله. تترك الأم أطفالها جياً في المطبخ للتعلم لعبة الطبخ المحاكي وتضع بصماتها على طبخة افتراضية لم تتمكن في الواقع من الحصول على مكوناتها باهظة التكاليف.

عالم لا معنى فيه

تعوضنا اللعبة عن فقداننا للسيطرة، وعن أهدافنا الضبابية، وتمنحنا تعويضاً عن غياب المعنى في حياتنا. بهذا المعنى، تبقى الألعاب نوعاً من «الاستجابة للدعاء»، نوعاً من الأمان الخيالية التي تمكنت الرأسمالية من إدراكها. إنّها حلم تافه تجعلنا نقبل التصالح مع الأكاذيب التي لم تكن لنقبلها دونها.

لا يجب أن ننسى أنّ الكثير من الألعاب الأكثر شيوعاً تحاكي بشكل واقعي للغاية القتل. كتب توم بيزل عن ألعاب «مطلق النيران» مثل «كول أوف ديوتي» أو «فايس سيتي»: «إنّها تكشف بأنّ هناك شيئاً بداخل كلّ إنسان هو ظلّ هذا الإنسان. هذا الظلّ يقتل ويشنّع ويفعل كلّ ما يحلو له». هذا الألعاب التي تعيد صياغة القتل وتمنح اللاعب مكافأة على قضاؤه على أعدائه، أو حتى على قتله «عاهرة افتراضية» من أجل استرداد المال منها، هي بالتأكيد ذات أبعاد أيديولوجية. أن يكون العالم للأقوى، حلم رأسمالي مكرّر في الكتب والأدبيات وأفلام الأكشن، لكن في ألعاب الفيديو، حيث يكون دورك أكثر من متفرج، يصبح الرهان أعلى.

من خلال حشد وتعبئة الأمزجة والتأثيرات المختلفة عن الهيمنة، ومن بينها خيالات السيطرة، والمنافسة المطلقة، تمكنت ألعاب الفيديو من هيكلية التكرار اللازم للتعلم وإطلاق جموح المنافسة داخلنا، وقبول الضجر والإحباط اللازمين لتحمل العيش في ظلّ هذا الوضع الاقتصادي.

يمكننا في أماكن العمل أن نرى تطبيق هذه الألعاب ولو بشكل بدائي، من خلال «موظف الشهر»، أو بشكل احترافي، مثل: منح النقاط مقابل إتمام المهام بأوقات محددة تدريجية، وذلك كلّ في سبيل تعويد الموظفين على ساعات العمل البدني والعقلي الطويلة، وربطها «بإنجازات» تنافسية. لوحات النقاط وموظف الشهر هذه، هي ذاتها نقاط نهاية الجولة التي تسمح لك بالتأهل للجولة التالية فقط في حال كنت من «المختارين» الأوائل.

يقول فريدريك شيلر: «إذا أمناً بأنّ اللعب هو التعبير الأنقى عن الحرية الإنسانية، فعلياً أن نؤمن بأنّ العمل المفروض علينا من قبل آخرين أو التعبير الأنقى عن فقداننا للحرية». إن كانت ألعاب الفيديو لعباً، فهي تعبير عن أعلى قدراتنا كبشر، فهي تجسّد حبنا للحرية والخيال والرحلة الإبداعية. لكن إن كانت ألعاب الفيديو عملاً - هذا ولم نتطرق إلى تحويلنا إلى عمال غير مأجورين عند استخدام اللعب والتطبيقات الأخرى - كما يظهر لنا في اللحظات التي يصبح فيها التكرار غير قادر على التغطية على نقص المتعة، يصبح تعلقنا في اللعبة أمراً كئيباً بحق، إضافة لإشاراته بأننا في أقصى حالات انعدام الحرية.

وبالعودة إلى الصراع بين ستوديوهات تطوير الألعاب، والمطورين، يذكرنا جيسون شراير بأنّ هؤلاء العمال فنانون محبسون في مهمة جني المال وتبشيرنا بالخلع الرأسمالي. يقول: «صناعة ألعاب الفيديو، مثلها مثل بقية الأنشطة الفنية، مبنية على التوتر بين طرفين: المبدعون وأصحاب المال. والنزاع بين من يريد خلق الفن، وبين من يريد تحقيق الربح قديم بقدم ألعاب الفيديو نفسها».

تعكس ألعاب الفيديو، مثلها مثل أيّ منتج يبدعه بارعون وتسّلع شركة، ظروف الإنتاج الحالي. إنّها نسخة مصغرة بشكل ممتاز عن ظروف عمل القرن الحادي والعشرين.



تعكس ألعاب

الفيديو مثلها

مثل أي منتج

يبدعه بارعون

وتسّلع شركة

ظروف الإنتاج

الحالي إنّها

نسخة مصغرة

بشكل ممتاز عن

ظروف عمل

القرن الحادي

والعشرين

الصورة عالمياً



- خرج آلاف المحتجين إلى شوارع عدة مدن برازيلية يوم السبت، للمطالبة بمساءلة الرئيس البرازيلي، جابير بولسونارو، وسط فضائح فساد تتصل بجائحة فيروس كورونا.



- شهدت عدد من المدن التونسية يوم الأحد، الذي يصادف عيد الجمهورية في تونس، مظاهرات مناهضة لحكومة هشام المشيشي ولحركة «النهضة» التي تدعمها، ومطالبين بحل البرلمان.



- انتقد الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، إجراء - إدارة جو بايدن - مفاوضات مع منظمة «أوبك» وروسيا حول النفط، معتبراً أن الولايات المتحدة بذلك فقدت استقلالها في مجال الطاقة.



- أفادت وزارة الدفاع الروسية، بأن طائرتي نقل عسكريتين روسيتين غادرتا مطار تشكوفسكي بضواحي موسكو يوم السبت متوجهة إلى كوبا وعلى متنها مساعدات إنسانية.



- أبدت وزارة الخارجية الإيرانية، يوم السبت، استعدادها لـ «مباحثات متعددة الأطراف وبرعاية أممية حول أفغانستان» وحذرت من أن «الحرب الداخلية في أفغانستان قد تبدأ عاجلاً أو آجلاً ما لم يتم التوصل إلى تسوية».



- قالت السلطات الصينية يوم الجمعة: إنها فرضت عقوبات مضادة على أفراد أمريكيين من بينهم وزير التجارة الأمريكي السابق وبلبر روس، كرد على نظيرتها الأمريكية على مسؤولين صينيين.

خاصرة إيران الهشة... هل تترك دون تحصين؟



تشهد محافظة خوزستان الواقعة في جنوب غربي إيران، احتجاجات شعبية وأعمال شغب منذ أكثر من 10 أيام، وذلك بسبب النقص الحاد في الموارد المائية في المحافظة مما شكل ضغطاً كبيراً على سكان المحافظة التي تعد من أغنى محافظات إيران من حيث الموارد، وتستمر التفاعلات الجارية وخصوصاً مع تصاعد العنف بعد المحاولات التي جرت لقمع الاحتجاجات.

المتفارقة، إلا أن النتائج لم تحقق الحد الأدنى الضروري حتى اللحظة.

خوزستان وتوزيع الثروة

لا شك بأن رفع العقوبات الأمريكية، وتطبيع علاقات إيران مع المجتمع الدولي بشكل فعلي سيساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية داخل إيران، لكن احتجاجات خوزستان لا تعبر عن مشكلة ضغوط أنية عابرة، بل تؤثر على مشكلة واضحة تحتاج إلى تغييرات عميقة، إلى جانب السياسات الإسعافية التي تقوم بها الحكومة والحرس الثوري الإيراني الآن، والتي تهدف لتأمين المياه بأسرع وقت ممكن. فمحافظة خوزستان تعتبر المركز الأول للثروات في إيران، فتساهم هذه المنطقة بأكثر من ثلثي إنتاج إيران النفطي، مما جعلها مركزاً لعدد من مصافي النفط والغاز. وتعد المحافظة مركزاً صناعياً فيه العديد من معامل الحديد والصلب، بالإضافة إلى كون سهول محافظة خوزستان شكلت أحد مراكز الزراعة الأساسية. لكن على الرغم من إسهام المحافظة العالي في الإنتاج الوطني إلا أنها عانت من التهميش لفترات طويلة، وتعد مشكلة المياه إحدى المشاكل القديمة التي يعاني منها سكان هذه المناطق، فالاحتجاجات كانت دورية، وارتبطت دائماً بضعف الخدمات والأحوال الاقتصادية السيئة، وجرى نقاش الوضع المعيشي السيئ داخل البرلمان الإيراني في الكثير من المناسبات، لكن دون أن ينعكس ذلك بالشكل الإيجابي المطلوب، وقد كان من الواضح بالنسبة لأعضاء البرلمان أن الأزمات باتت كثيرة مما فسر الهجرة

تتراقق الاحتجاجات الشعبية مع حالة من الضغط الشديد والتجاذب التي رافقت الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي تغذيها العقوبات الأمريكية من جهة، وتأخير إتمام صفقة النووي الإيراني من جهة ثانية، والتي تراهن طهران بأن حلها سيخفف من الضغوط الشديدة على الاقتصاد في البلاد، ويسمح بزيادة الواردات إلى الخزينة التي أنهكتها الحصار والتكاليف الإضافية للتعامل مع جائحة فيروس كورونا.

ردة الفعل الرسمية

يجدو أن هناك إجماعاً لدى القوى السياسية وأصحاب القرار داخل إيران، بحساسية ما يجري في عدد من مدن خوزستان، فمن ناحية لا تستطيع السلطات إنكار مشروعية الحركة الاحتجاجية، وخاصة أنها تطالب بتأمين أحد أهم أساسيات الحياة، ويدعم هذا التوجه تعليقات الخامنئي التي دافع فيها عن مشروعية الاحتجاجات، دون أن يتجاهل مخاطر استثمارها من أعداء البلاد، ولكن إدراك حساسية الموقف لم يمنع رد الفعل الطبيعي لدى الأجهزة الأمنية التي تعاملت مع الاحتجاجات بالشكل التقليدي، أي عبر محاولة قمعها واحتوائها مما ساهم برفع مستوى العنف، وجهر الأضرار الملائمة لتصعيد الأعمال العدائية التي بدأت ترفع أعداد الجرحى والضحايا والمعتقلين، مع أضرار في الأملاك العامة وسقوط قتيل على الأقل من القوى الأمنية. وعلى الرغم من تحركات الحكومة التي أرسلت مسؤولين رفيعي المستوى لمحاولة الإحاطة بالأزمة وإيجاد حلول للمشكلة

ليس مستغرباً أن تكون المناطق الأكثر هشاشة أولى المتأثرين بالعوامل الاقتصادية الضاغطة فالظروف الصعبة التي يعانيها الاقتصاد الإيراني سترك حملاً مضاعفاً على فقراء البلاد ومهمشيها

رفض الصين التحوّل إلى اقتصاد مالي:



+ 280,9 مليار يوان من الأرباح المالية» إلى الكيانات الحقيقية. اشتملت على جزأين: أولاً، الحصّة الأكبر من الأرباح «280,9 مليار يوان» تمّ توزيعها على المساهمين المملوكين للدولة «بما في ذلك وزارة المالية وصندوق الضمان الاجتماعي والشركات المملوكة للدولة»، والتي عملت في نهاية المطاف كوسيط للإنفاق المالي على الاقتصاد الحقيقي. الحصّة الأصغر «206 مليار يوان» تمّ توزيعها على حاملي الأسهم من غير الدولة والتي ذهبت في نهاية المطاف إلى المواطنين.

ثانياً، يدعم رأس- المال المقيد بشكل غير مباشر القطاع الحقيقي من خلال إعادة مشريات الائتمان والسندات إلى القطاع الحقيقي من جديد. استناداً إلى معدل كفاية رأس المال الأساسي «وهو مقياس هام لقوة البنك المالية» البالغ 10,9%، يمكن لرأس المال 1,2 ترليون يوان أن يدعم إصدار قروض مشاريع حقيقية بقيمة 10,9 ترليون يوان. وكما قال أندرو شينغ، المشرع المالي وعضو البنك المركزي السابق: «تستخدم الصين الشركات المملوكة للدولة لتنفيذ أهدافها بعيدة المدى، مثل تحديث البنية التحتية، واستقرار الوظائف، والتنمية الإقليمية، وتوفير المرافق الاجتماعية». بعد مراجعة أداء الشركات المملوكة للدولة الصينية على مدى أربعين عاماً، تبين بأنها تعمل كمؤسسات اجتماعية دون أن تكون مخصصة بشكل كلي لجني الأرباح.

لم تقيد القواعد المصرفية الأخيرة بشكل صارم كمية الأموال التي يمكن للبنوك الأجنبية تحويلها إلى الصين من الخارج وحسب، بل اشترطت على الكثير من البنوك الأجنبية أن تقدّم قروضاً أقل وأن تبني السندات وغيرها من الاستثمارات. علاوة على ذلك، تمّ توجيه الأوامر للبنوك الأجنبية لوضع

الأجانب في الشركات الصينية المدرجة خاضعون لسقف تملك 30%، وأدوات مشتقة محدودة ليستخدموها في الأسواق الصينية.

البنوك الأكبر في العالم

تمتلك الصين أكبر شركات رأس- المال التمويلي في العالم. من بين أكبر عشرة بنوك عالمية، البنوك الأربعة الأكبر مملوكة للدولة الصينية: بنك الصين للتجارة والصناعة، وبنك الصين للإنشاءات، وبنك الصين الزراعي، وبنك الصين. أمّا مصارف جي.بي.مورغان وبنك أمريكا، وويلز أند فارغو، وسي تي غروب، فتأتي بعدها. تسيطر الدولة الصينية، بوصفها حامل الأسهم الأكبر، على البنوك الصينية وتدير عملياتها. وعليه فالمؤسسات المالية الصينية الكبرى منظمّة على أساس مماثل للمؤسسات الصناعية الكبرى المملوكة للدولة. وجميع هذه المصارف والشركات تتراصها مجموعات من الأعضاء في الحزب الشيوعي الصيني.

وكما شرح غو شوكينغ: «لدمج قيادة الحزب في حكم الشركات، علينا أن نضمن دور الحزب في جوهر القيادة من خلال آليات مثل التعيين المتبادل وإدماج الإشراف الداخلي للحزب في لوائح الشركات». تلزم مجموعة قيادية في الحزب الشيوعي إلى حد كبير بضمان أن المؤسسات المملوكة للدولة تلعب دور المؤسسات الاشتراكية التي تخدم المصالح العامة وتقوي الاقتصاد الحقيقي «أي القطاع غير المالي»، الأمر الذي يمكن أن يضمن إلى حد كبير تشغيل الناس وسبل عيشهم.

كشف تقرير بحثي بأن 90% من أرباح البنوك الصينية عادت إلى قطاع الاقتصاد الحقيقي. في 2019 جنت البنوك المدرجة 1,7 ترليون يوان كربح صاف، وتمت إعادة 87% «1,2 ترليون يوان رأسمال تكميلي

ربما النقطة الأكثر حساسية وإثارة للاهتمام عند الحديث عن الصين واختلافها عن الغرب هو مدى هيمنة رأس- المال المالي، أو التوطنة لهيمنتها على الاقتصاد الصيني. بل ربما هو الأمر الأكثر أهمية في تقرير مدى انطباق الديناميكيات الرأسمالية على الاقتصاد الصيني. يسمح لنا فهم هذا الأمر بالتنبؤ بما يمكن أن يحدث للتنبؤ الصيني من حيث الاستمرارية في الصعود وازدياد تأثيره العالمي، سواء على منطقتنا أو على النظام الاقتصادي العالمي ككل، وأشكال التأثير السياسي والاجتماعي التي تنتج عنه. تقدّم قاسيون لهذا الغرض ترجمة لمقال بحثي مبسط شديد الأهمية على ثلاثة أجزاء، يناقش الجزء الأول بشكل مقتضب آليات السيطرة على رأس- المال الأجنبي ولجم المضاربة، وإعادة توجيه أرباح البنوك الأربعة الأكبر في العالم- المملوكة للدولة الصينية- لخدمة الاقتصاد الحقيقي، وازمة الديون الخارجية الصينية، وتمهيداً لشرح انتكاسة أمولة موارد الأرض ومنع الحكومات المحلية إقرار قوانين مركزية تحد من سلطتها في استخدام الأرض ورهونها.

■ تسوي وزونغ وشياو هوي ترجمة: قاسيون

منذ 1949 والصين تكافح من أجل الحفاظ على سيادتها الوطنية على مواردها والنظام المالي عبر سياسات مثل السيطرة على رأس المال ومنع «الأمولة = هيمنة رأس- المال المالي على الاقتصاد بدلاً من كونه مرافقاً متمماً للعملية الإنتاجية». مارست الصين تاريخياً «احتواءً مالياً» وسيطرة على مضاربة رأس المال لمدة أربعين عاماً. ثم منذ السبعينيات دمجت الصين نفسها في الاقتصاد العالمي، وإلى حد ما في المؤسسات المالية التي يهيمن عليها الغرب.

خففت الصين تدريجياً أو أزلت بعض القيود المفروضة على البنوك الأجنبية وشركات التأمين وشركات إدارة الأموال، كما وافقت على إنشاء أكثر من مئة مؤسسة مصرفية وتماينية في البلاد، مثل «اليانز» و«كريديت أغريكول» و«بلاك روك» و«شرودرز». لكنّ الصين لم تتنازل أبداً عن هدفها في السيطرة على رأس- المال ولا يزال انفتاحها المالي محدوداً نسبياً. يخضع المستثمرون الأجانب الذين يريدون الدخول إلى سوق رأس- المال الصيني المحلي إلى مراقبة صارمة. يسمح للمستثمر المؤسساتي الأجنبي المؤهل «بالدخول، لكنّ حصته ذات قيمة صغيرة جداً.

ليس رأس- المال الأجنبي هو السائد في سوق رأس- المال المحلي الصيني.

في الثاني من آذار 2021، قال غو شوكينغ، سكرتير الحزب في بنك الشعب الصيني، ولجنة تنظيم البنوك والتأمين الصينية، أثناء مؤتمر لتطوير الأعمال المصرفية والتأمينية عقده مجلس الدولة: «لا مفر من رؤية رأس المال الأجنبي يتدفق. في الوقت الحالي لا تزال سرعة وحجم تدفق رأس المال الأجنبي تحت السيطرة... تراعي المؤسسات الممولة أجنبياً بشكل عام القوانين الصينية في عملياتها. حجم أصولهم الكلية وقروضهم وودائعهم في السوق الصينية في نمو، لكنّ حصصهم في تضاؤل. مثال: تملك البنوك الممولة خارجياً اليوم فقط 1% من مجال أعمال المصارف الصينية، وذلك أدنى من 1,3% و1,4% فيما سبق. تنافسيتهم السوقية محدودة».

أعلن فانغ زينغاي، نائب رئيس لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية وعضو لجنة الحزب لتنظيم الأوراق المالية الصينية، في 19 نيسان 2021 في منتدى بواو، بأنّ الاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم الصينية بدأ بالارتفاع بسرعة بعد إدراج حصصهم في مؤشرات «MSCI» و«الفايننشال تايمز لتبادل الأسهم». ومع ذلك، تبلغ نسبة الحيازة الأجنبية للأسهم الصينية حالياً 5%. علاوة على أنّ المستثمرين

تمتلك الصين أكبر شركات رأس المال التمويلي في العالم من بين أكبر عشرة بنوك عالمية البنوك الأربعة الأكبر مملوكة للدولة الصينية

«1: أرباح البنوك الكبرى في العالم»

الرئيسية، وأن يتم دفع عائدات الأراضي إلى الخزينة المركزية من أجل إدارتها بشكل موحد. بحلول ذلك الوقت أنشأ مركز أبحاث السياسات الريفية مؤسسة أمانة واستثمار الريف الصيني. كان سيفرض بموجب القانون على الحكومات المحلية أن تدفع إيجارات متفاوتة عن الأراضي الصناعية والزراعية للحكومة المركزية، والتي ستستخدمها بدورها للاستثمار في البنى التحتية الزراعية والحفاظ على المياه من بين أشياء أخرى. لكن جميع الحكومات المحلية عارضت هذا الأمر، ونجحت في منع إصداره. في تلك الفترة كانت الاقتصادات المحلية قوية للغاية ولم يكن لدى الحكومات المحلية أية نية لتقديم تنازلات.

بدأت الصين بالفعل بتحقيق فوائض من النقد الأجنبي في ذلك الوقت، الأمر الذي مكنتها من سداد ديون السبعينيات الخارجية، في ذات الوقت الذي بنت فيه احتياطيها من النقد الأجنبي. أعطى هذا للصين درجة معينة من الاستقلال المالي. في 1989 اندلعت اضطرابات سياسية وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على الصين. مع ذلك تفاوضت الصين مع الولايات المتحدة على رفع الحصار، ووافقت الأخيرة على رفع معظم العقوبات مع احتفاظها بها في مجالات مثل التكنولوجيا والجيش.

من تلك النقطة فصاعداً بات إصدار العملة الصينية مرتبطاً بما تحوزّه الصين من احتياطات الدولار. بكلمات أخرى: كانت عملة الصين مرتبطة بشكل أو بآخر بالدولار الأمريكي منذ أوائل التسعينيات. كان هناك إفراط في إصدار العملة في 1993، الأمر الذي قاد على الفور إلى تضخم بمعدل 24% في 1994. كما انفجرت أسعار العقارات وسوق الأسهم. طالما أن إصدار العملة يعتمد بشكل جزئي على ما تحوزّه من احتياطات نقد أجنبي، سيتشكل مثلث من: الاحتياطات والديون والنقد، ويصبح من الصعب وضع سياسة نقدية مستقلة بحق أمواله موارد الأرض هي إحدى العواقب لهذا، ولم تتم حتى الآن السيطرة عليه بنجاح.

منذ إصلاح 1978، شهدت الصين أزمات عجز موازنة منقطعة، وكانت القيود المالية التي واجهتها الحكومات المحلية سبباً رئيساً للاستيلاء على الأراضي. استجابت الحكومة المركزية بلا-مركزية نظام الضرائب والإيرادات، بحيث أصبحت الحكومات المحلية معتمدة على الإيرادات المحلية. بدءاً من 1984، صادرت الحكومات المحلية الأراضي الزراعية من أجل التحول إلى التصنيع بهدف توليد المداخيل. في 1994 واجهت الصين أزمة ثلاثية: ميزان المدفوعات، والعجز المالي، وأزمة النظام البنكي. شهدت هذه الفترة أيضاً الاحتضان المتهور للعولمة. ثم نفذت الحكومة المركزية إصلاحاً جذرياً آخر لنظام الضرائب والإيرادات. قبل 1994 كان يذهب حوالي 70% من إيرادات الضرائب المحلية إلى الحكومات المحلية، لكن بعد ذلك باتت 50% من الإيرادات تذهب إلى الحكومة المركزية. وللتعويض عن انخفاض حصصهم من الإيرادات، قامت الحكومات المحلية من جديد بمصادرة الأراضي للاستثمار في المشاريع التجارية. منذ 2003 قامت الحكومات المحلية برهن الأراضي الزراعية بشكل متزايد من أجل الحصول على قروض من البنوك التجارية.



الخطوط لبيعها للغرب للحصول على العملة الصعبة لسداد الديون. كان هذا السبب هو ذاته أسقط بلدان أمريكا اللاتينية وجميع البلدان النامية في أزمة الديون، والذي أعاد تبعتها في نهاية المطاف للغرب اقتصادياً عبر النيوليبرالية. في ظلّ نظام التجارة العالمي المهيمن عليه غربياً، من الضروري لأية مؤسسة منتجة أن تحتفظ بالعملات الأجنبية، بحيث يكون بمقدورها الدفع مقابل شراء المواد الخام وغيرها من المدخلات المطلوبة. عنى هذا تحويل الصين إلى السوق بشكل متزايد ليصبح اقتصادها موجهاً للتصدير. لكن رغم ذلك، بقي الإنتاج المحلي مركزياً في خطط الصين الخمسية. إذا تم تقديم نظام المسار المزدوج- مزج الدولة بالسوق- في 1979 تحت ضغط الدين الأجنبي.

أموال موارد الأرض

بغض النظر عن العمالة والتكنولوجيا ورأس- المال والتبادل الأجنبي، أصبحت الأرض كذلك عنصراً إنتاجياً في نموذج أكثر سوقية. تم تطوير عدد كبير من شركات القرى- البلدات، والتي اعتمدت على حياة أرضها الخاصة التي يُنظر إليها على أنها عامل إنتاج بالمعنى السوق، وذلك رغم أن مكاسب التطوير هذه بقيت عند المستوى المحلي. لذلك أخذت الأرض بشكل متزايد شكل المسار المزدوج في مشاريع القرى-البلدات، ممّا أثر على بنية الحكومات المحلية. في أواخر الثمانينيات، توسعت مشاريع القرى-البلدات بشكل سريع. شكّلت الاقتصادات المحلية التي تقودها شركات القرى-البلدات ثلث القيمة الزائدة للصناعة الوطنية.

أرادت الحكومة المركزية السيطرة على عائدات الأرض. في 1987 تم اقتراح قانون إدارة الأرض، والذي يطلب إلى الحكومات المحلية عدم الاستحواذ على عائدات سوق الأراضي

السوفييتي المخطط، حيث يمكن إصدار ريميني واحد فقط مقابل كل 12 ريميني من البضائع المنتجة، الأمر الذي سمي بالاحتواء المالي أو بمنع الأمولة. في ذلك الوقت كان مسموحاً بوجود المال فقط كوسيط لإجراء المبادلات البضاعية، ولم يُسمح له بلعب أية وظائف أخرى- حتى وظيفة الادخار كانت ضعيفة جداً. وعليه كان الحجم الكلي للتمويل صغيراً جداً، وتم ترتيب وتوزيع معظم المواد من خلال التخطيط الوطني. اعتمد توزيع الاحتياجات اليومية على القسائم أو بطاقات الشراء، وعلى نظام نقاط العمل الذي كان شائعاً في المناطق الريفية. تم استبدال النقود بنظام قسائم لمنع ظهور طبقة تسعى إلى الربح الربيعي.

أصبح التمويل تدريجياً قوة معزولة داخل الاقتصاد منذ تنفيذ الإصلاحات والانفتاح أمام الاقتصاد العالمي. بدءاً من زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين في 1972، بدأت الصين بإدخال كمية كبيرة من المعدات والتكنولوجيا الغربية، وتحولت جميع هذه المشتريات إلى ديون خارجية. بحلول منتصف وأواخر السبعينيات، واجهت الصين أزمة ديون خارجية مشابهة للموجودة في أمريكا اللاتينية.

ساهمت أزمة الديون في فترة الإصلاح، والتي تضمنت إعادة التأكيد على دور النقود كعنصر من رأس- المال. كما حوكت أشكالاً إنتاجية أخرى إلى عناصر نقدية، مثل الأرض. اعتمد سداد الديون في السبعينيات والثمانينيات بشكل أساسي على المنتجات الزراعية والسلع المصنعة الزراعية مثل خيطان القطن ونسيج الخيزران والأواني الخشبية، والتي شكّلت 80% من كامل صادرات الصين. كانت المعدات والتكنولوجيا الغربية التي استوردتها الصين خطوط إنتاج عفا عليه الزمن، لذا كان من المستحيل استخدام البضائع المنتجة عبر هذه

حدود لميزانياتها لإظهار نمو طفيف عن العام الفائت. السبب في هذا أن الصين خففت القيود المفروضة على مشتريات الأجانب من السندات، حيث كانت البنوك الأجنبية تشتري المزيد من السندات لتبقيها للزبائن الأجانب، ما أدى إلى توسيع ميزانيتها العامة.

زاد المستثمرون الأجانب حيازتهم للسندات الصينية بقرابة 150 مليار دولار. وفقاً لإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تجاوزت الصين الولايات المتحدة في 2020 من خلال تلقي استثمارات مباشرة بقيمة 163 مليار دولار على شكل مصانع وأبنية إدارة وشركات وغيرها من الأصول. وفقاً لتقرير ميزان المدفوعات الصيني لعام 2020، كانت قيمة الاستثمارات الأجنبية إلى الصين 212,5 مليار دولار. لطالما شكل الاحتفاظ بالثروة الوطنية الهائلة في أيدي الناس ومحاربة الخصخصة تحدياً كبيراً لأي حزب حاكم يعتنق إيديولوجيا مؤيدة للشعب.

متى أصبح التمويل قوة معزولة؟

أطبقت الصين بشكل واضح السيطرة على رأس- المال متى كانت سيادتها الوطنية في خطر. هناك إرث تاريخي لمنع الأمولة في سبعين عاماً من السعي إلى التحديث. بين 1949 و1950، تم تقديم نظام قيمة مستند على التوريد في ثلاثة مجالات، إلى جانب إنشاء بنك الشعب الصيني لنظام نقدي موحد لكامل البلاد. في ذلك الوقت قام البنك بمراقبة التضخم واستخدم مؤشر السعر لتحديد المبالغ المالية عند سحب الودائع. أي أنه كان نظاماً نقدياً مرتبطاً بشكل كلي بالتوريدات المادية مثل الدخن والأرز والقطن والفحم.

بعد تلقي المساعدات السوفييتية لتنفيذ خطة التصنيع الوطنية في الخمسينيات، كان النظام النقدي والمالي الصيني قائماً على الاقتصاد

بعد تلقي

المساعدات

السوفييتية لتنفيذ

خطة التصنيع

الوطنية في

الخمسينيات كان

النظام النقدي

والمالي الصيني

قائماً على الاقتصاد

السوفييتي

المخطط

محطات من الذاكرة الحلبية



التي يصدرها الرفاق في منافي الرقة إلى مناطق سورية ولبنان وغير ذلك. وصلت الأفكار البلشفية إلى مدينة حلب منذ نهاية الحرب العالمية الأولى 1917-1918، وتسربت إلى جنود الجيش العثماني التواقين إلى السلام والذين سمعوا في مدينة حلب بمراسيم ثورة أكتوبر ومنها مرسوم السلام. وكانوا يقولون في ذلك الوقت: لن يخلصنا من الأمان سوى البلشفة. وكانت حلب واحدة من المراكز النشطة والقوية للحركة العمالية في النصف الأول من القرن العشرين.

محطات أخرى من التاريخ الحلبى
اشتعلت ثورة غاضبة في مدينة حلب سنوات 1819-1820 ضد الوالي العثماني خورشيد باشا كما تخبرنا الكتابات الكنسية «يوميات المطران الأرمني أبراهام كوبليان». وانتهت هذه الثورة بقصف المدينة بالمدافع وتدمير قسم منها. كما لعبت المدينة ونواحيها دوراً كبيراً في النضال الوطني ضد الأحلاف في خمسينات القرن الماضي. وبين هذين التاريخين، توجد أحداث كثيرة ذكرنا بعضها أعلاه، وتشكل مجموعها محصلة الذاكرة الحلبية وتراثها الوطني والاجتماعي، ذلك التراث الذي هو أحد جوانب الوزن الكبير لحلب في مستقبل البلاد كما في ماضي البلاد.

الجميلية بمشاركة مختلف القوى السياسية. كما أن الإضراب الخمسيني قد بدأ عام 1936 في الذكرى الأربعين لوفاة هنانو، وامتد إلى مختلف أنحاء سورية ومنها حلب. وكان أهالي حلب يحيون ذكرى رحيل هنانو سنوياً. وعندما اندلعت انتفاضة الجلاء ربيع عام 1945، كانت مدينة حلب والنواحي التابعة لها مثل جرابلس وعين العرب وعفرين ونواحي إدلب المختلفة مسرحاً للكفاح الوطني من أجل تحرير البلاد وطرده الاستعمار.

كيف عرفت حلب الأفكار البلشفية؟

نشأت أول منظمة شيوعية كبيرة في حلب عام 1922-1923، والثانية في بيروت، وتوج ذلك بنشوء الحزب الشيوعي في سورية ولبنان عام 1924. ساعد الجو العام عالمياً ووطنياً على انتشار الأفكار البلشفية في حلب، ومنها إضرابات العمال التي بدأت تحدث مثل إضرابات عمال السكك الحديدية في حلب سنوات 1920-1921.

تأسست منظمة حلب بمبادرة من عامل الطباعة ماسيس بانوسيان، وستراك هايكازيان، وستيبان كافافيان وحوالي 15 عاملاً آخر. ولعبت هذه المنظمة رغم صغر عمرها دوراً مهماً خلال الثورة السورية الكبرى. فعن طريقها كان يجري توزيع الصحف



**وصلت الأفكار
البلشفية إلى
مدينة حلب منذ
نهاية الحرب
العالمية الأولى
1917-1918
وتسربت إلى
جنود الجيش
العثماني
التواقين إلى
السلام**

الوطنيين في حلب. وحدثت ثورة في جبل الأكراد/عفرين بقيادة محو إيبو شاشو الذي أطلق الرصاصة الأولى على الاستعمار عام 1918، وحدثت مناوشات ومعارك ضد الاستعمار في عين العرب وجرابلس وريف حلب الشرقي امتداداً حتى عنتاب.

لم يدخل المستعمرون مدينة حلب نفسها إلا بعد معركة كبيرة على أبوابها «معركة المسلمية يوم 20 تموز 1920». وعندما أعلن البرلمان الحلبى الذي شكله الفرنسيون فصل حلب عن سورية، حدثت مظاهرات ومواجهات في مدينة حلب رفضاً لهذا القرار.

وعند اندلاع الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، امتدت الثورة إلى حلب على شكل معارك شعبية ومظاهرات عنيفة وإضرابات عمالية لدرجة أن الفرنسيين نصبوا الرشاشات فوق أبينتهم وقصفوا نواحي حلب عدة مرات، واعتقلوا الوطنيين ونقلوهم إلى المنفى في سجن الحسكة.

في العام 1928، أنشأ إبراهيم هنانو حزباً جديداً «الكتلة الوطنية»، وفي فترة 1928-1935، كانت المظاهرات الوطنية والإضرابات العمالية والشعبية التي تبدأ لأي سبب تنتهي عند منزل إبراهيم هنانو في مدينة حلب. وعندما توفي إبراهيم هنانو عام 1935 نظمت جنازة جماهيرية كبيرة في حي

خلال حوالي 150 عاماً، صنعت منطقة حلب محطاتها التاريخية خلال ظروف مختلفة، التي لا يمكن تجاوزها عند الحديث عن التاريخ السوري منذ القرن الأخير تحت الحكم العثماني مروراً بمرحلة الاستعمار الفرنسي ومرحلة الجلاء والاستقلال.

■ تأيه الجمعة

الكفاح الحلبى ضد الاستعمار

ألهمت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى شعوب الشرق المكافحة ضد الاستعمار، وخاصة بعد فضحها للاتفاقيات الاستعمارية السرية «سايكس بيكو». وكانت لمدينة حلب محطات عديدة في النضال ضد الاستعمار أبرزها: رفضت الفصائل العربية المشاركة في الحرب إلى جانب الحلفاء، وفي شباط 1919 حدثت انتفاضة كبيرة قام بها الفيلق العربي في منطقة حلب حيث طالب بعقد صلح منفرد وإعلان استقلال سورية. «شبه جزيرة العرب والدول الأوروبية الكبرى، موسكو 1924، ص 206-208».

كانت منطقة حلب كباقي مناطق سورية مسرحاً للثورات المعادية للاستعمار منذ 1919، حيث قاد إبراهيم هنانو ثورة كبيرة في نواحي وجبال إدلب وغرب حلب، وكان ثوار حلب من عداد رجال هذه الثورة، كما كان هنانو ينسق مع

كتب حول سياسات الغذاء

صدرت مجموعة من الكتب في الفترة الأخيرة عن السياسات العالمية وعلاقتها بالغذاء في ظل الرأسمالية.

■ قاسيون

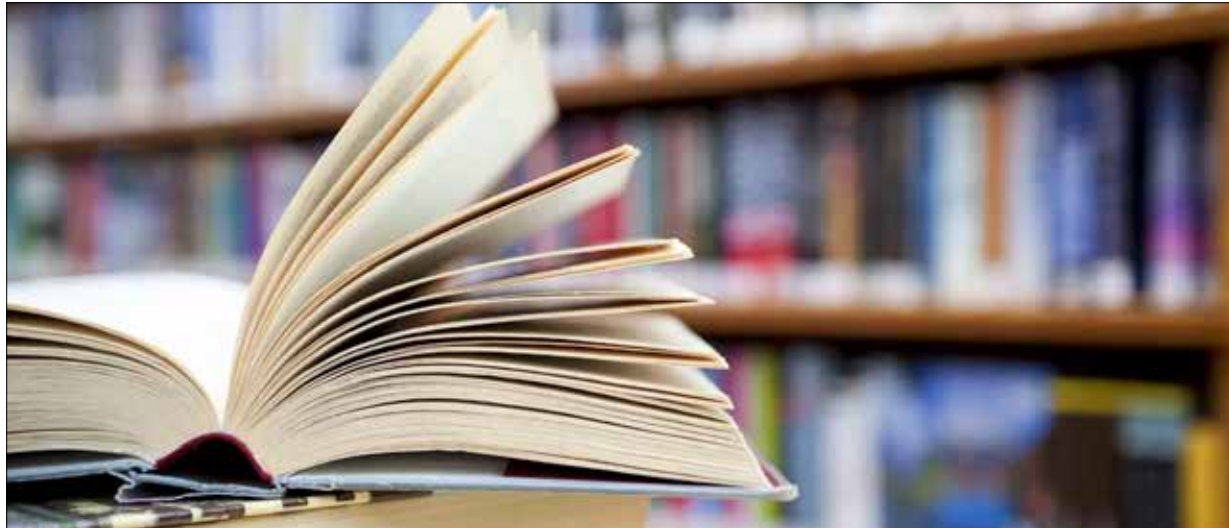
ففي كتاب «اقتصاديات الغذاء المستدام، السياسات الذكية حول الصحة والكوكب 2021» معلومات عن سوء التغذية وعلاقة ذلك بالزراعة الصناعية والأمراض وتدهور البيئة وكيف تترك هذه السياسات الملايين من الجوع. ويقترح المؤلفون لحل أزمة الغذاء إستراتيجيات قائمة على السوق ويعتقدون أنها ستجعل إنتاج الغذاء مستداماً ومغذياً وعادلاً.

صحيح أن أزمة الغذاء لها علاقة بالسياسات الرأسمالية، ولكن اقتراح الحلول انطلاقاً من «السوق» حل خاطئ لن يحل المسألة من جذورها، لأن المهمة المطروحة هي تغيير المنظومة لا ترقيتها.

ويناقش المحرران تشارلز سي لودينغتون وماثيو مورس بوكر في كتابهما «معارك الغذاء» الصادر عن جامعة كارولينا الشمالية عبر ثلاثة عشر مقالاً في جدال حول موضوعات كيف نفهم الغذاء أو كيف فهمه الناس عبر التاريخ وصولاً إلى عصر إخفاقات التكنولوجيا

الزراعية للمنظومة والسياسات المعروفة باسم سياسات التنوُّق.

من جهة أخرى، يخوض كريس أوتر نقاشاً مهماً في كتابه الصادر عن جامعة شيكاغو «بريطانيا الصناعية، الأنظمة الغذائية، بيئة العالم» عن الجذور الإمبريالية للنظام الغذائي العالمي. وحسب رأي المؤلف، يجب الابتعاد عن النظام الغذائي الغربي الذي يحتوي على نسبة عالية من اللحوم الحمراء والحبوب المكررة والدهون المشبعة والسكر، إلى نظام غذائي نباتي أكثر.



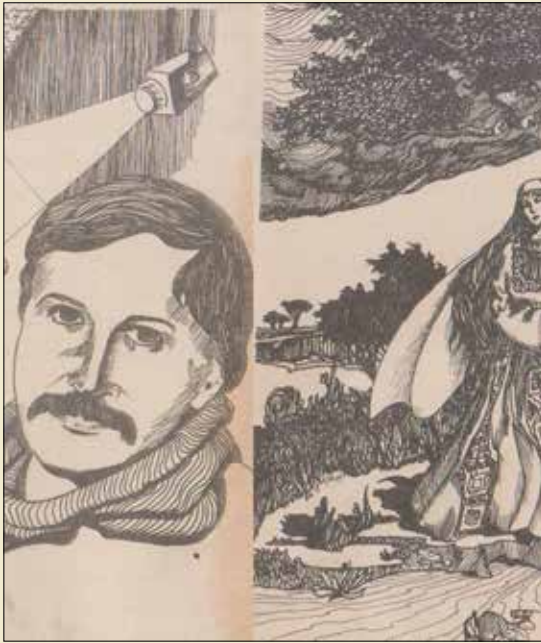
في سياق سياسي وتاريخي أوسع، مرتبط إلى حد كبير بتطور الرأسمالية والاستعمار.

في أوروبا الرأسمالية وأمريكا الرأسمالية، يناقش المؤلفون اليوم طبيعة النظام الغذائي للرأسمالية، ويقترحون حلولاً مختلفة سياسية أو بيئية... إلخ، بعضها محق وبعضها خيالي. وأن كثافة الإصدارات في هذا المجال وغيره حول الرأسمالية وجرائمها تعطينا صورة عن أنواع الأفكار التي تنتشر في العالم الرأسمالي اليوم.

يجادل أوتر بأنه من أجل فهم التاريخ الأعمق لحالة الغذاء العالمية اليوم، من الضروري استكشاف بريطانيا ما بعد 1800. لأن بريطانيا أرست الأسس لنظم الغذاء المعاصرة. لقد كانت القوة العالمية المهيمنة في القرن التاسع عشر، حيث تتحكم في الموارد العالمية الهائلة، وأنشأت سلاسل غذائية بعيدة المدى قائمة على تزويد كميات هائلة من اللحوم والقمح والسكر. هذه هي نقطة انطلاق جيدة. تحديد موقع أنظمتنا الغذائية الحالية

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



صدر العدد الأول من جريدة قاسيون عام 1967 على شكل نشرة، وفي العام 1971 صدر العدد الأول من «قاسيون النقابي» الخاصة بشؤون نقابات العمال. كما صدرت «قاسيون الثقافي» الخاصة بشؤون الثقافة والفن. في الصورة: لوحات من غلاف العدد الأول والثالث لـ «قاسيون الثقافي» عام 1988.



السينما الكردية في موسكو

انطلقت أعمال المهرجان الأول للأفلام الكردية في العاصمة الروسية موسكو يوم الأربعاء الماضي، حيث سيستمر حتى يوم الأحد 25 تموز. بمشاركة 35 عملاً فنياً. وتتضمن الأعمال الفنية أفلاماً سينمائية وقصيرة ووثائقية، من عدد من البلدان وعرض عدد من الأعمال لمخرجين أجانب. وشاركت في مراسم افتتاح المهرجان شخصيات معروفة في الثقافة والفن الكردي وممثلو قنصليات بعض البلدان، كما تمت دعوة عدد من الممثلين والمخرجين والمغنيين من تركيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا للمهرجان. ومن الأفلام المشاركة فيلم «الاجئ الصغير» لبوطان قوبادي وفيلم «زاكروس» لسهييم عمر خلف. واختتم المهرجان أعماله بعرض فلم «بيت بلا سقف» لسولين يوسف.



الدورة الـ 44 للتراث العالمي

انطلقت أعمال الدورة الـ 44 للجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» في فوتشو، حاضرة مقاطعة فوجيان بشرقي الصين، لمراجعة عناصر التراث العالمي عبر الإنترنت وذلك للمرة الأولى. وتعد هذه الدورة، التي كان من المقرر عقدها بالأساس في عام 2020 لكنه تم إرجاؤها جراء كوفيد-19، تعد دورة ممتدة ستستمر حتى 31 يوليو الجاري كما ستفحص اللجنة حالة الحفاظ على المواقع المدرجة على القائمة بالفعل. وستبحث ما إذا كانت ستحذف ليفرول من القائمة بسبب تطورات الواجهة البحرية في المدينة. لحماية أكبر نظام للشعاب المرجانية في العالم من تأثيرات التغير المناخي.

لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0935662555	وائل منذر	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2021 / 07 / 25» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003 / 12 / 18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011 / 12 / 03

الشبكة الاجتماعية السورية في زمن قوتها أو تمزقها



وغير متكلف، قادر على مشاركة أفكاره ومشاكله مع آخرين يثق بهم. كما أن بنية حل المشكلات قائمة بدرجة كبير على جهد جماعي، لأن المجتمع وفق المصطلحات الرتيبة المتعارف عليها مجتمع «متكاتف يساند أفراد بعضه بعضاً». تلك العبارة رغم صحتها تغفل «الحب»، فالمساندة لم يكن دافعها الوحيد الواجب، بل الحب أيضاً.

الشبكة بشكلها المشوه

كي لا تبدو الصورة وريدية أكثر من اللازم، لا بد من الاعتراف أيضاً، بأن للشبكة الاجتماعية، مواطن ضعفها، فالخلل الأساسي يمكن اختصاره بفكرة الهيمنة أيضاً، ذلك أن الأسرة وكانت لوقت طويل مهيمنة على مصائر وخيارات أفرادها، في الزواج والعمل والدراسة وحتى أبسط القرارات الشخصية. فجرائم الشرف مثلاً أحد مظاهر التشوه في البنية الاجتماعية، وكذلك إجبار الفتيات على الزواج المبكر أو حتى التفكك الأسري والعداوات المرتبطة بخلافات تتعلق بالميراث. لكن وراء كل هذه المظاهر يتخفى طغيان المستوى الاقتصادي الاجتماعي كعامل مستقر يمارس تأثيره من بعد.

إذ يمكن افتراض أن درجة التشوه في البنية الاجتماعية ارتبطت طردياً مع درجة التهميش والمستوى الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. فكلما كانت الأسرة أشد فقراً وأكثر هامشية كان يصعب عليها المحافظة على علاقات «رائقة» و«مثالية» ومحمية من سطوة الضغوط الاقتصادية والمعاشية.

الحياة بين هؤلاء مكشوفة ومختلطة إلى حد بعيد. والعائلة السورية عائلة انفعالية وعاطفية، ونشطة فيما يتعلق بالواجبات تجاه أعضائها ومشاركتهم الأفراح والأتراح. ولهذا يمتلك مثلاً أبناء الطبقة الوسطى ذكريات مشابهة عن حفلات رأس السنة والأعياد، ويتذكر الأكثر حظاً منهم رحلة سنوية لا تزيد عن عدة أيام للبحر في الصيف، أو رحلات صغيرة أكثر تواضعاً ضمن النطاق الجغرافي لكل محافظة.

الصدقات خيط آخر ضمن النسيج الاجتماعي

إلى جانب العائلة كبنية اجتماعية محددة المعالم، شكّلت الصدقات وزمالات العمل عنصراً أساسياً من الشبكة الاجتماعية السورية، وقد يكون تحليل فكرة الصدقات أكثر تعقيداً لغياب وجود بنية تنظمها. لكن كيف استطاعت شرائح واسعة من السوريين عقد صداقات عميقة وممتعة ومتجددة؟ وما الدور الذي لعبته الصدقات في حياة أفرادها، وكيف تحولت إلى إرث أو مكسب حقيقي بالمعنى الاجتماعي؟ ورغم كونها بالطبع ليست حكرًا على مجتمع بعينه، لكن تتبني ملاحظة أن الكثير من الصدقات داخل سورية اتسمت بالحميمية والصدق والدفع وكانت عوناً حقيقياً لأصحابها لمواجهة مصاعب حياتهم، ومنبع هذا الدفء والعمق هو ما يصعب إخضاعه للتحليل أو التفكيك الآن. ربما يكون مرد الأمر لسمعة عامة «لا يمكن تعميمها رغم الشعور بوجودها» ترتبط بكون الشعب السوري شعباً حاراً وبسيطاً

جعلها خسارة حقيقية بالنسبة للذين غادروا بلادهم قسراً، وحرّموا من التمتع بدفئها.

العائلة السورية

تشكل العائلة السورية جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي المفقود، لكن ما هي العائلة السورية حقاً؟ ومما تتألف؟ ومتى نطلق على أسرة ما مصطلح «أسرة سورية نموذجية» فالعائلات في الريف لا تشبه تلك التي في المدينة، والعائلات التي تشكّل جزءاً من عشائر لا تشبه التي تتشكل في المدن، كما أن العائلات قد تختلف بقليل أو كثير بين المدن السورية ذاتها. وأخيراً وليس آخراً فالعائلات السورية تختلف أيضاً عبر الزمن، فعائلة نموذجية من الثمانينات تختلف عن عائلة سورية عام 2020. طوال سنوات قُدمت الدراما السورية نماذج من عائلات سورية اعتبرت نموذجية إلى درجة كبيرة، رغم الاختلاف بنية العلاقات ضمن عائلة تعيش في العشوائيات «مسلسل الانتظار مثلاً» مقارنة بعائلة برجوازية من الطبقة الوسطى كما في الفصول الأربعة مثلاً.

للسوريين خبرات مختلفة مع فكرة العائلة نفسها، لكن مع ذلك هناك سمات عامة يمكن ملاحظتها: فالعائلة السورية كانت لوقت طويل مهيمنة على مصائر أعضائها، بالمعنى الإيجابي والسلبى لهذه الكلمة، والمقصود بذلك أن العائلة تلتف حول الأم والأب، وهي عائلة متماسكة إلى درجة كبيرة، وتوزيع الأدوار والواجبات ضمن هذه العائلة واضح ومحدد، كما أن

اختلفت تجارب وخبرات السوريين الذين هاجروا سورية أو غادروها مؤقتاً بدرجة كبيرة باختلاف وجهاتهم وحظوظهم واستعداداتهم، شاهدنا من بعيد السعداء جداً والتعساء جداً وما بينهما. هناك من اشتاق للبلاد ومن لم يصدق فرصة الخلاص منها، لكن بدا أن هناك ما يشبه الإجماع على أن الخسارة الكبرى بالنسبة لهؤلاء جميعاً مرتبطة بالوسط الاجتماعي، والنسيج الاجتماعي. لذلك يقول الكثيرون مثلاً بأنهم يمتلكون الآن عملاً لا نقماً، أو مقعداً في جامعة عريقة أو يكسبون قدرًا لا بأس به من المال، لكن هناك شيء ما مفقود، وغالباً ما يكون «الألفة» (الحميمية) و«الجوالة الاجتماعي».

■ نور ابو صراح

تقول إحدى الفتيات مثلاً إنها وازبطت على تغيير لون وقصة شعرها؛ تطيله ثم تقصره ثم تصبغه بالأحمر الصارخ أو الأسود الفاحم لكنها ومهما فعلت ظلت تحس بأنها غير مرئية، أي بمعنى آخر مغتربة ووحيدة في مدينة لا تراها. في حين تعاني أم شابة أخرى من معضلة تتعلق بتخوفها من ترك ابنتها من الصباح حتى المساء في روضة الأطفال بينما تعمل هي، لأن الفتاة الصغيرة لا تمتلك ترف قضاء طفولتها في منزل جداتها وأجدادها التي تفصلها عنهم آلاف الكيلومترات. ويلخص شاب آخر خسارته بالقول: «أشتاق إلى العلاقات الاجتماعية مع أشخاص يعرفونني تماماً، وأشتاق إلى التواصل مع أشخاص كنت قد أسست معهم سابقاً بحيث لا اضطر لشرح نفسي».

كل تلك الآراء تغري المرء بتأمل هذه البنية التي يتحدثون عن توقعهم لها، نقاط قوتها ومكامن ضعفها والتغيرات التي طرأت عليها، وفهم السبب الذي



يمكن افتراض
أن درجة التشوه
في البنية
الاجتماعية
ارتبطت طردياً مع
درجة التهميش
والمستوى
الاقتصادي
الاجتماعي
للأسرة